إضراب عمال

ترام القاهرة والإسكندرية ١٩١١م

"قراءة في الصحافة المصرية"

د. محمد مبروك محمد قطب

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب بالوادي الجديد

يمثل الإضراب(*) – الاعتصاب(*) بلغة العصر – سلاحًا فعَّالاً يستخدمه العمال للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم المهنية التي تتعلق بـــ "زيادة الأجور وتحسين شروط العمل" أمام قوى الرأسمالية الجامحة، وبذلك يتحقق التوازن بين قوة الرأسمالية وبين الطبقة العمالية بما يحول دون وقوع العمال لقمة سائغة في أيدي أرباب الأعمال(١).

يتجه أغلب مؤرخي الحركة العمالية إلى اعتبار عام ١٨٩٩ بداية العمل الجماعي في مصر حيث شهد هذا العام بداية التحركات العمالية المنظمة، وعرفت مصر أضخم إضراب قام به عمال السجائر، وحصلوا بواسطته على بعض المكاسب العمالية وأهمها إيجاد تنظيم خاص بعمال الدخان(٢). ويعتقد رءوف عباس أن إضراب لفافي السجائر قد سبقته عدة إضرابات محدودة النطاق قليلة الشأن تم القضاء عليها في مهدها بصورة جعلت أخبارها تتواري عن أنظارنا لأن طول مدة إضراب عمال السجائر (من ديسمبر عام ١٨٩٩ إلى فبراير ١٩٠٠) يؤكد أن عملاً جماعيًا كهذا لابد أن يكون مسبوقًا بتجارب صغيرة تلقى فيها العمال دروس تنظيم العمل الجماعي الأولى(٣).

وهكذا لم يكن غريبًا أن تزخر السنوات المبكرة من القرن العشرين في القاهرة والإسكندرية بسلسلة من الإضرابات، ومنها إضراب العمال الإيطاليين العاملين في خزان أسوان في مارس ١٨٩٩ للمطالبة بخفض ساعات العمل، وإضراب العمال المصريين المشتغلين بشحن وتفريغ الفحم في ميناء البصل بالإسكندرية في سبتمبر ١٩٠٠ من أجل زيادة أجورهم إلى عشرة قروش يوميًا وخفض ساعات العمل إلى ١٢ ساعة من ضمنها ساعتان للراحة(٤) وبالتالي لم يكن إضراب عمال الترام بالقاهرة والإسكندرية أولى الحركات العمالية المطالبة بحقوقهم.

ثمة مسألة منهجية مهمة ينبغي توضيحها منذ البداية؛ حيث اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على ما ورد في الصحف المصرية التي قدمت صورة حية رصدت فيه أخبار

إضراب عمال الترام في القاهرة والإسكندرية، في حين خلت الوثائق الرسمية من أية إشارة لهذا الإضراب، فبعد بحث طويل بدار الوثائق القومية لم يتم العثور إلا على بعض الوثائق الخاصة بامتياز إنشاء الترام للشركة البلجيكية وبعض الشكوى من سوء الخدمة في مرفق الترام، وبالتالي جاء عنوان الدراسة قاصرة على قراءة هذا الإضراب من خلال الصحف المصرية.

جاءت الدراسة لتلقي الضوء على إضراب عمال الترام في عام ١٩١١ فتطرح في البداية أسباب هذا الإضراب والمحاولتين السابقتين لهذا الإضراب (إضراب الإسكندرية نوفمبر ١٩٠٠ – وإضراب القاهرة أكتوبر ١٩٠٨) بشكل موجز، ثم نقدم وصفًا لتفصيل عن إضراب العمال في القاهرة والإسكندرية، وكيفية فضهما وأهم النتائج التي أسفرت عنهما وأخيرا نرصد ردود الأفعال حيال هذا الإضراب بين التأييد والمعارضة.

أسباب إضراب عمال الترام:

في أغسطس سنة ١٨٩٣أعلنت الحكومة المصرية عن رغبتها في أن تقوم شركة بمد خطوط الترام في العاصمة[٥] وقد صادق مجلس النظار في نوفمبر ١٨٩٤م على منح امتياز إنشاء الترام لشركة بلجيكية[*]، وتقرر أن يكون الامتياز بثمانية خطوط، تبدأ كلها من ميدان العتبة الخضراء؛ فالأول يتجه إلى القلعة، والثاني إلى بولاق، والثالث إلى باب اللوق، والرابع إلى العباسية عن طريق الفجالة، والخامس إلى مصر القديمة، والسادس من فم الخليج إلى الروضة، ثم ينتقل الركاب بزورق إلى الشاطئ الآخر لقطار متجه إلى الجيزة، وهذا هو الخط السابع، والثامن من ميدان قصر النيل ويسير موازيًا للترعة الإسماعلية إلى قنطرة الليمون[٦].

وفي أول أغسطس ١٨٩٦م أجرت الشركة حفلاً تجريبيًا لتسيير أول قطار كهربائي، حيث انطلق القطار من بولاق إلى القلعة مارًا بميدان العتبة، وقد اصطف آلاف

الناس على الجانبين ليشاهدوا أول مركبة سارت في العاصمة بقوة الكهرباء والأولاد يركضون وراءها مئات واصفين إياها بـــ "العفريت"[٧].

وفي ١٢ أغسطس ١٨٩٦م جرى احتفال رسمي بتسيير قطارات الترام في العتبة في تمام الساعة الرابعة من بعد الظهر، وقد غصت ساحة العتبة الخضراء بالمدعوين من الأمراء، وكبار الموظفين والأعيان، وفي مقدمتهم النظار، ومحافظ العاصمة، وقناصل الدول ورجال القضاء وكان المسيو "لاهو" مدير شركة التراموای يرحب بالوافدين، وقد سارت المركبات إلى القلعة ثم عادت إلى مقر الشركة في بولاق[٨].

نص الاتفاق بين الحكومة المصرية والشركة البلجيكية على أن يكون موعد انتهاء امتيازه عام ١٩٤٦م، ولم تخص الحكومة لنفسها بشيء من الدخل[٩]، وقد تداركت ذلك في سنة ١٩٠٨م فطالبت بـــ ٥% من الإيراد الشهري مقابل مد الامتياز حتى عام ١٩٧٨م[١٠].

تضافرت عدة عوامل أدت إلى تحريك العمل الجماعي بين عمال شركة ترام القاهرة، أهمها تردي أحوالهم. ففي العقد الأول من القرن العشرين كانت الشركة تستخدم أكثر من ٢٠٠٠ عامل أغلبهم من السائقين والمحصِّلين دون أن تبذل ما يكفل تحسين الأجور، أو خفض ساعات العمل، أو تخفيف وطأة العسف وسوء المعاملة التي كان يتعرض لها العمال الوطنيون على أيدي الإدارة الأجنبية[١١]، بالإضافة إلى التضخم الذي تسبب في انخفاض الأجور، فضلاً عن الارتفاع المطرد في تكاليف المعيشة [١٢]. ويمثل مقال أحد القراء بجريدة الأهرام ١٢ نوفمبر وثيقة مهمة تصور أحوال العمال داخل هذه الشركة، وكان مقاله ردًا على جريدة المؤيد التي هاجمت فيه كمسارية ترام القاهرة ووصفتهم بأنهم لصوص يسرقون ثمن التذاكر.

أوضح مقال الأهرام بأن عمال الترام كانوا يشتغلون أكثر من ١٤ساعة في اليوم وتعطيه مرتبًا جنيهين في الشهر، يذهب نصفه خصومات، وإذا مرض يومًا من شدة التعب والسهر والقيام المبكر تخصم منه أيام الانقطاع وتأمر بإيقافه ورفته لأسباب واهية... إن شركة مثل هذه لا تسرق أوراقًا ولا تختلس مليمًا واحدًا ولكنها تسرق أرواح العمال " ثم طالب الشركة بأن "تعطي الراحة والمرتبات الكافية لعمالها أولاً" ويؤكد "أنهم كثيرًا ما قدموا شكاواهم ولا حياة لمن تنادي فلا الشركة تجيب ولا الحكومة تصغي، ولو كان لهؤلاء العمال وأمثالهم بمصر جمعيات أو أحزاب لما كانت الشركة تعاملهم هذه المعاملة السيئة"(١٣).

ويتضح من ذلك أن سوء أحوال العمال كان يتخلص في طول فترة ساعات العمل، وقلة الأجور، وغياب الرعاية الصحية، والتعسف في الخصم، والفصل من العمل لأبسط الأسباب، وغياب الحماية القانونية للعمال.

بالإضافة لما سبق الاستياء الذي كان يشعر به المصريون بشأن مكانتهم المتدنية في مقر العمل كان بنفس أهمية هذه المطالب الاقتصادية، ففي حين أن السائقين والمحصلين كانوا عادة مصريين، كان المفتشون الذين يراقبونهم أجانب (ومن اليونانيين والإيطاليين خاصة)، حيث تمتع هؤلاء المفتشون بسلطة كبيرة في العمل، إذ كان في استطاعتهم أن يفرضوا عليهم غرامات وعقوبات تأديبية بصورة تعسفية، وهو أمر لم يكن للعامل إزاءه أي حق من الحقوق في رده أو الاستئناف ضده، وكان من الجائز أن تبلغ هذه الغرامات نسبة من أجر العامل الذي لم يكن يبلغ أكثر من ثمانية قروش يوميًّا. ويبدو أن سوء المعاملة كانت سمة غالبة من قبل المفتشين فقد لاحظ أحد المراقبين الأجانب ذلك إذ كتب يقول: "على المرء أن يعترف بأن هؤلاء الرجال كثيرًا ما يتعرضون دون مبرر لمعاملة سيئة من طرف المفتشين... لقد لاحظت عندما كنت راكبًا من ميدان الأوبرا إلى العباسية في عربة ترام، ولم يكن المحصل فيها بكل تأكيد يفتقد إلى الهمة أو النشاط في القيام بواجباته،

إذ بالترام يتوقف نتيجة وجود أحد المفتشين – وأغلب الظن أنه إيطالي– نتيجة إرباك السائق، فما كان من هذا المفتش إلا أن أطلق وابلا من الألفاظ وأقلها يصفه بالحمار والخنزير والجاموسة..." (١٤).

وقد لخصت اللواء (٣١ أغسطس ١٩٠٢) وصفها لشروط العمل السائدة خلال هذه الفترة فقالت: "نرى أن حالة العمال في مصر أصبحت أمرًا لا يحسن السكوت عليه تلقاء استبداد أرباب العمال الذين ليس عندهم أدنى شفقة ولا رأفة، إذ فضلاً عن صعوبة الأعمال وكثرة ساعات العمل فإن الأجور زهيدة جدًّا بالنظر في حالة الغلاء الحاضرة في المأكل والمشرب والمسكن والملبس التي يشكو منها ليس فقط الفقراء والمتوسطون بل وبعض الأغنياء"(١٥).

أضافت جريدة المحروسة سببًا آخر في مقالة بعنوان (حديث اليوم) في ٢ يوليو حين أوردت: "فمصر ليست في مجاهل أفريقيا ولا هي في أقاصي آسيا بل بلاد كائنة على ساحل البحر المتوسط بينها وبين سواحل أوربا ليالٍ قليلة وبلاد للجرائد وللأنباء التلغرافية حظ وافر فيها والأجانب منتشرون في أرجائها وممتزجون بأبنائها، فلا يمكن معاملة عمالها كزنوج أفريقيا بل يجب معاملتهم كأمثلهم من الأوروبيين أو ما يقارب ذلك على الأقل"(١٦). وهذا ما أكده أمين عز الدين قائلاً: "لا ينكر أن وجود جماعات من العمال الأوربيين ممن توافرت لديهم الخبرة المباشرة أو المعرفة بأسلوب الإضراب والتنظيم النقابي في بلادهم قد أسهم في التعجيل بنشوء العمل الجماعي لدي العمال المصريين وتطويره، ولعل كاتب جريدة اللواء قد لمس هذه الحقيقة دون قصد منه – حين قال "إن الفاقة تعلم الشرقيين ما تعلمه الغربيون"(١٧).

زاد من تردي أحوال العمال خلو التشريعات من قوانين للعمل تكفل تنظيم العلاقات وحماية العاملين وتضمن لهم الحقوق الأساسية مثل مكافأة نهاية الخدمة والتعويض

عن إصابة العمل [١٨] في حين أن النظم الديمقراطية والحكومات الدستورية سمحت للعمال بحرية الامتناع عن العمل والإضراب عنه في حالة الشعور بالظلم والإجحاف[١٩].

ولعل فتوى الإمام الشيخ محمد عبده الصادرة عام ١٩٠٤م بشرعية حق الإضراب العمالي كانت تعبر عن واقع اجتماعي جديد بدأ يسود المجتمع المصري في مطلع القرن العشرين، حيث تفجرت الإضرابات العمالية بعد قرابة ثمانية عشر عامًا من الاحتلال[٢٠] بعد معاناة العمال من سوء المعاملة والتمييز والصحوة الوطنية تؤكد ضمن أهدافها أن مصر للمصريين، وأن سياسة النهب الاستعماري يجب أن ينتهي[٢١].

كان هناك تفاوت كبير في الأجور بين العمال الوطنيين والعمال الأجانب، فضلاً عن استئثار هؤلاء بالأعمال والوظائف الإشرافية، وعدم إتاحة الفرص للعمال المصريين لتولي هذه الأعمال حتى ولو كانوا متساوين معهم في الخبرة والإنتاج[٢٢] وقد تنبهت صحيفة الشرق لهذه المساوئ منذ عام ١٨٩٦م حين أوردت: "أن سير المركبات الكهربائية في عاصمة القطر المصري دليل على دخولنا في أدوار الحضارة حتى أصبحت عاصمة بلادنا لا تقل في الفخامة عن العواصم الأوربية، إلا أن ذلك يظهر من الجهة الأخرى مقدار تساهلنا في القيام بمثل هذه المشروعات من تلقاء أنفسنا، والاعتماد على الأجانب في كل أعمالنا وأحوالنا، فتسيير مركبات الترام في مصر بواسطة شركة أجنبية هو عنوان عار وعلامة خزي تلحق أغنياء هذه البلاد وتذكرهم بسوء تدبيرهم وشدة تقصيرهم"[٢٣].

وفي منتصف عام ١٩٠٨م بدأ محمد فريد في نشر سلسلة من المقالات لانتقاد سياسة الحكومة نحو العمال وإغفالها إصدار التشريعات الكفيلة، كما نشرت له جريدة الديلي نيوز مقالاً في يوليو ١٩٠٨م يقول فيه "إلى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال ولا قوانين تحدد سنهم ولا عدد الساعات التي يجب أن يقضوها في العمل،

فنجد العمال مثقلي الكواهل بلا رحمة، وقد كتبت الصحافة المصرية كثيرًا في هذه المسائل، بلا جدوى ولا تأثير"[٢٤]

كان حتمًا أن تؤدي الأحوال المتردية لعمال الترام إلى إعلان الإضراب، فكانت الشرارة الأولى في شركة ترام الإسكندرية في نوفمبر ١٩٠٠م مطالبين بفتح باب الترقية لهم لدرجة مفتش أسوة بالعمال الأجانب، والحد من سلطة المفتشين، وتنظيم خصم الغرامات، وخفض ساعات العمل التي بلغت ١٣ ساعة. ويبدو أن هذا الاعتصاب وقع بعد سلسلة طويلة من الإجراءات وسوء المعاملة التي خلقتها الشركة وكبار موظفيها الأجانب للعمال المصريين، وكان آخرها ما قررته الشركة من إلزام العمال بدفع أجرة الركوب بالترام ما داموا في غير أوقات العمل. والظاهر أن هذا القرار كان القشة التي قصمت ظهر البعير[٢٥]. وقد قام العمال بتحديد مطالبهم وشكواهم من الشركة وقدموها في صورة عريضة إلى محافظ الإسكندرية وإلى مندوبي الصحف [٢٦]ومن المحقق أن هذا الإضراب لم يحقق أي مطلب من المطالب وأن العمال عادوا إلى أعمالهم بعد أن وعدتهم المحافظة بالتدخل لتسوية مشاكلهم، ثم قامت الشركة بفصل بعض قيادتهم مستعينة بالبوليس[٢٧].

الأمر لم يختلف كثيرًا لعمال ترام القاهرة ففي أوائل أكتوبر ١٩٠٨م تم عقد الاجتماعات العلنية الأولى لعمال الترام، وفي ١٣ أكتوبر أرسلت مجموعة من السائقين والمحصلين بمطالبهم إلى إدارة الشركة، وقد عرفت هذه المطالب فيما بعد باسم "عريضة سواقي الترام والقومسيرية" كما أرسلت صورًا منها إلى الصحف ونشرت جريدة اللواء(١٨ أكتوبر ١٩٠٨) نص المطالب[٢٨].

وقد فطن أمين عز الدين لما لهذه المطالب من دلالة وطنية ونقابية، فقد هدف العمال إلى تأكيد ضرورة المحافظة على كرامة العامل المصري وعدم تعرضه للإهانة على يد رؤسائه من الأجانب، كما رمت إلى تحطيم الفوارق بين أبناء البلاد والأجانب ماداموا

يخدمون مؤسسة واحدة[٢٩]. ولقد أعلن الحزب الوطني أنه يؤيد العمال في مطالبهم، واعتبرت اللواء أنها مطالب مشروعة وليست مستحيلة، ونظرت إليها كدليل على التضامن الاجتماعي[٣٠].

أعلن العمال عن نيتهم لبدء الاعتصام يوم الأحد الموافق ١٨ أكتوبر ١٩٠٨م ما لم تستجب إدارة الشركة لهم، وذهب وفد منهم إلى المحافظة لإبلاغ المسئولين بموعد إعلان الإضراب[٣١] ومن المؤكد أن المحافظة استدعت مدير الشركة ووكيلها لاستطلاع رأيهم أو موقفهم من هذه المطالب، ولكن ذلك لم يسفر عن أي نتيجة أو اتفاق [٣٢].

ومع فجر الأحد ١٨ أكتوبر ١٩٠٨م بدأ الإضراب في جو من التصميم والأمل في النصر من جانب العمال، يواجهه قدر كبير من الاستعلاء والتحفز للضرب والتنكيل من جانب الشركة والحكومة[٣٣]. توقع العمال مثل هذه الإجراءات فسارعوا إلى احتلال مخازن وعربات الشركة في العباسية وشبرا والجيزة وبولاق، ورقدوا جماعات بين الشريط وأمام القطارات، كل ذلك حدث بقدر من الحكمة. وفي العباسية تجمع جمهور كبير من العمال قبل أن ينبثق الفجر حول مخازن العباسية، ووصلت ثلاثة قطارات لجر العربات فألقى العمال أنفسهم على الأرض على مسافة ١٥٠ مترًا، فمنعوا القطارات عن السير وعجز البوليس عن زحزحة العمال عن الخطوط. كما ذهب البعض إلى وابور الشركة في بولاق وكسروا بعض الأسلاك فركض البوليس للقبض عليهم، وأمكنه القبض على أربعة منهم وأُرسلوا إلى السجن[٣٤].

جاء يوم الأربعاء ٢١ أكتوبر ليضع نهاية لهذا الإضراب، حيث تمكنت قوات العاصمة من تشتيت شمل العمال والزج بقادتهم إلى السجون. وفي يوم ٢٢ أكتوبر نشرت الأهرام خبر العمال الذين قدموا للمحاكمة بتهمة الاعتداء على البوليس وعددهم ٧٢ عاملاً، وأن المحافظة أبلغتها عن اعتداء ٨٩ نفرًا من كمسارية وسوَّاقي الترام على القائم

مقام "باكستون بك" وبعض رجال البوليس بالقوة والعنف أثناء تأديتهم وظائفهم فكتبت المحاضر ضدهم[٣٥].

وعلى الرغم من فشل هذا الإضراب أمام إجراءات الشركة والبوليس، فقد كان له بعض النتائج. فإذا نظرنا إلى جوانبه السلبية نجد أنه كان تجربة مريرة لعمال الترام، تجربة عرضتهم وهم عزل من خبرات العمل الجماعي لشتى ألوان الإهانة والتنكيل، ولا يخفى أن البوليس – بقيادة حكمدار العاصمة البريطاني – لم يتورع عن جرهم بالحبال ومطاردتهم بالفرسان، كما ألقى القبض على أكثر من مائتي عامل وزج بهم في السجون، ثم قدموا للمحاكمة بتهمة معاكسة البوليس، وصدرت ضدهم أحكام بالحبس عشرة أيام[٣٦].

غير أنه الرغم من فشل الإضراب فقد حقق بعض أهدافه حيث اضطرت الشركة تحت ضغط الرأي العام، إلى الإقرار بجانب معقول من مطالب العمال. ففي أعقاب الإضراب مباشرة نشرت الأهرام في ٢٨ أكتوبر، واللواء في ٢٩ أكتوبر، أن الشركة قررت خفض ساعات العمل إلى ١٠ ساعات بدلاً من ١٣ساعة، وأن تدفع لكل عامل يصاب أثناء تأدية عمله رواتب ثلاثة شهور، ونصف راتبه عن الشهرين والنصف التاليين، وأن تزيد رواتب العمال تدريجيا خلال سنوات الخدمة، كما قررت دفع نصف ثمن الملابس، وقبلت أن ينوب عن العمال أربعة عن كل مخزن لتقديم الشكاوي. وأخيرًا قررت أن تعيد إلى الخدمة كل العمال المتهمين أثناء الإضراب[٣٧].

أما النتيجة الأكثر أهمية فكانت تتمثل في تأليف جمعية عمالية بقيادة مصرية، لكنها بقيت مجرد فكرة نظرية خوفًا من تهديد المنضمين لها بالفصل، إلا أنه في٨ مارس١٩٠٩م، وبفضل معاونة الحزب الوطني ورجاله، انعقدت الجمعية العمومية لهذه الجمعية برئاسة إدريس راغب وحضر الاجتماع بعض الأعيان ونحو مائتي عامل من عمال الترام. وقد تم في هذا الاجتماع انتخاب أعضاء الشرف والمساعدين للجمعية وأغلبهم من رجال الحزب

الوطني[٣٨]. ومع ذلك يبدو أن النقابة لم تعرف أبدًا انطلاقة حقيقية، وكتب مراقب أجنبي بعد ذلك بسنتين أن هذه المنظمة موجودة على الورق فقط بسبب ما يتعرض له أعضاؤها من التهديد بالفصل والأشكال الأخرى من المضايقات من طرف شركة ترام القاهرة[٣٩].

إضراب عمال ترام القاهرة في ٣٠ يوليو ١٩١١م:

بين إضراب أكتوبر ١٩٠٨ وإضراب يوليو ١٩١١م تراكمت الأحداث داخل شركة ترام القاهرة وخارجها، وانتهت في آخر الأمر إلى إضراب يوليو ١٩١١م، حيث شهدت هذه الفترة تشكيل أول نقابة لعمال الترام باسم "جمعية عمال ترام القاهرة" في ٨ مارس ١٩٠٩م، فكانت الوريث التاريخي للجمعية التي قادت إضراب عام ١٩٠٨م. ومن المؤكد أن رجال الحزب الوطني البارزين قد أسهموا في تشكيل هذه الجمعية الجديدة[٤٠]، فضلاً عن ذلك تقدم عمال الورش بثمانية مطالب إلى الشركة في نوفمبر ١٩١٠م تتضمن رفع الأجور وخفض ساعات العمل، ثم اعتصموا يومًا واحدًا عادوا بعده إلى العمل بناء على وعد من مدير الشركة بالنظر في مطالبهم، ولكن استمرار الشركة في سياستها القديمة أدى في نهاية الأمر إلى تجديد حركة العمال لنيل المطالب التي عجز إضراب عام ١٩٠٨م عن تحقيقها[٤١]. ولهذا لم يكن غريبًا أن نعرف أن نوابًا عن العمال تقدموا إلى مدير الشركة في ١٨ يوليو ١٩١١م بمذكرة تضمنت عدة مطالب كانت على النحو التالي:

١) تكون مدة العمل لجميع المستخدمين تسع ساعات في اليوم.
٢) تضاعف الأجور في الساعات الإضافية التي يطالب العمال بالعمل فيها.
٣) يعطى يوم راحة مدفوع الأجر في كل عشرة أيام للذين يعملون ٣٠ يومًا في الشهر
٤) متي انقضى شهر على دخول العامل في خدمة الشركة فيكون تعيينه نهائيًا لمدة سنة، ويعد المستخدمون الموجودون الآن في خدمة الشركة كأنهم مستخدمون بالسنة وتحسب مدة خدمتهم من يوم دخولهم فيها.

٥) على الرؤساء أن يعاملوا المستخدمين بالحسنى، فلا يجوز لهم توبيخهم أمام الجمهور ولا حين يكونون قائمين بأعمالهم، فإذا أذنب مستخدم تُرفع مذكرة به يبين فيها ذنبه.

٦) إذا غاب مستخدم أو عامل لمرض أو لعذر شرعي يقبض راتبه بتمامه عن مدة غيابه.

٧) لا يجوز رفت عامل أو مستخدم من دون حق، فإذا رفت المستخدم أو العامل في غير الميعاد المفروض لعجزه فيعطى مكافأة راتب شهر عن كل سنة قضاها في الخدمة من يوم دخوله، ويكون الرفت بقرار مجلس تأديب الشركة الذي يعقد برئاسة مديرها ووكيله، فإذا حدث خلاف بين المستخدم والمجلس يفصل القاضي الجزئي في الخلاف، ويكون حكمه نافذًا من دون استئناف طبقًا للمادة ٢٩ من قانون المرافعات المختلط.

٨) تعطي الشركة ملابس العمال الرسمية مجانًا.

٩) تزاد الرواتب الحالية للجميع ٢٠%.

١٠) تلغى الغرامات.

وقد شرح واضعو المذكرة هذه المطالب شرحًا وافيًا وبينوا الأسباب الباعثة على طلبها[٤٢].

وتثير هذه المطالب عددًا من الملاحظات. فالمذكرة التي تضمنت هذه المطالب تتحدث عن "جميع المستخدمين والعمال" على خلاف عريضة ١٩٠٨ التي كانت قاصرة على مطالب "السواقين والقوميسارية" وهذا يعني أن قيادة العمال في عام ١٩١١م كانت تتلافى الشقاق أو التفرقة التي قامت في الماضي بين العمال الوطنيين والعمال الأجانب أو بين المفتشين الأجانب والعمال، أو بين عمال الورش وعمال الحركة. ولا شك أن هذه الأشكال من التفرقة أسهمت في إضعاف إضراب عام ١٩٠٨م. ومن ناحية أخرى

نلاحظ أن المذكرة لم تضف جديدًا على جوهر مطالب إضراب ١٩٠٨م، وإنما تناولتها بالتعديل أو التجديد فقط[٤٣].

ولقد وجهت جريدة المحروسة نداء إلى الشركة تدعوها إلى حسن التدبير وإجابة مطالب العمال تلافيًا لما قد يحدث إذا أصرت على الاستخفاف بمطالب العمال، وذكرت الشركة بما لحق بها من الخسائر من جراء اعتصام عام ١٩٠٨م، التي كانت تقدر بالألوف أو بعشرات الألوف من الجنيهات كما كانت الشركة تدرك جيدًا أنه لا يوجد عامل أكثر غبنًا وأكثر تعبًا وعملاً من العامل المصري، وأن أعظم عامل مصري من عمال الشركة لا يتقاضى أكثر من أربع فرنكات، بينما أقل أجر يومي للعامل الأوروبي خمسة فرنكات وقليلون بين العمال الأوروبيين يقبلون بخمسة فرنكات بل أقل من القلة، ثم إن العامل الأوربي لا يخصم منه درهم واحد إلا بعد التحقيق الدقيق وبعد إقرار نقابته، كما طلبت من العمال أن يتمهلوا في حركاتهم وإحكام العقل واستخدام الوسائل القانونية في المطالبة بحقوقهم خاصة أن الرأي العام يتعاطف معهم[٤٤].

وقد ردت الشركة على هذه المطالب بالرفض. وإزاء رفض الشركة لمطالب العمال لم يشأ "نواب العمال ومحاموهم" أن أعلنوا الإضراب مباشرة، بل فضلوا الاستمرار في العمل مع مواصلة المساعي لدي المسئولين وخاصة ناظر الداخلية، ولم تلبث هذه المساعي أن حققت تقدمًا ملحوظًا. ففي يوم ٢٥ يوليو ١٩١١م استدعت الشركة "الزعماء الذين ينوبون عن مستخدميها وعمالها وأبلغتهم أنها أجابتهم إلى بعض مطالبهم، فأصروا على ضرورة إعلان ذلك كتابة للعمال ووافقت الإدارة على ذلك. وفي المساء أصدرت الشركة بيانًا عرف باسم "إعلان ٢٥ يوليو"[٤٥] وجاء فيه: "تجيب الشركة على الطلبات التي قدمها العمال للإدارة، لكن من المستحيل أن يتمتع جميع طبقات العمال بالطلبات المقدمة، وبناء عليه قررت الشركة أن تدخل التحسينات على بعض الفئات دون غيرها، وهذه الفئات هي:

أولاً: العمال المفتشون ورؤساء الخطوط

- تقليص ساعات العمل نصف ساعة في اليوم.
- زيادة سلم المرتبات بما لا يزيد عن ٣ قروش لأول مربوط الدرجة وآخره.
- إعطاء يومين للراحة في كل شهر.

ثانيًا: عمال القطارات

- تمنح يومين إجازة مع عدم قطع مرتب لكل عامل يشتغل ٢٥ يومًا في شهر واحد.
- يزاد سلم المرتبات بمقدار قرش واحد بحيث إن النسبة الكبرى الحالية وهي ١٥ قرشًا تصير ١٦ قرشًا مع زيادة نصف قرش كل سنتين.

ثالثًا: عمال الورش والكهرباء

- تكون مدة العمل ٩ ساعات في اليوم وسيهيأ بذلك نظام خاص يطابق هذا القرار.
- تمنح الشركة لهؤلاء العمال علاوة في المرتبات بمقدار ٥% مع نهاية صغرى قدرها ٥ مليمات، على أن تسري هذه الزيادة على العمال الذين لم تزد مرتباتهم من أول يوليو الأخير والذين لم يصلوا إلى النهاية الكبرى من المرتب.

رابعًا: عمال المخازن

- تمنح لهم زيادة في المرتبات بنسبة ٥% ونهاية صغرى قدرها نصف قرش ويسري عليهم نفس ما يسري على عمال الورش.
- تمنح لهم إجازة قدرها يومان من دون قطع مرتب في حالة شغل ٢٥ يومًا في بحر شهر واحد.

خامسًا: عمال الخطوط وأشغالها من مفتاحجية وأشارجية ومنظفي الخطوط.

وهؤلاء تمنح لهم زيادة في المرتبات نصف قرش لكل من يصل إلى النهاية الكبرى من المرتب المعين لكل منهم.

وقد تقرر أن تسري هذه الزيادات والتحسينات من أول شهر أغسطس، والشركة تخبر عمالها أن هذه الزيادات والتحسينات هي أقصى ما يمكن أن تمنحه ولها الأمل في أن عمالها يقدرون هذه المزايا طالما أن هذه الامتيازات قد درست بطريقة تمكن كل عامل من الاستفادة منها مباشرة(٤٦)

ويمكن القول بأن هذا الإعلان استجاب بشكل جزئي لبعض مطالب العمال وأهمها زيادة الأجور ومطلب الإجازة الاسبوعية بأجر، ولكنه كان إعلانًا من جانب واحد في نهاية الأمر؛ ولهذا فإن قيادة العمال لم ترض به وراعها إهمال الشركة للمطالب الأخرى وأهمها مكافأة نهاية الخدمة (المطلب السابع) واعتبروا ذلك نذيرًا بما تضمره الشركة لهم من ألوان التشريد والفصل إذا استقرت لها الأمور، ومن هنا فإنهم أصروا على رفض "إعلان ٢٥ يوليو" ما لم تقبل الشركة المطلب السابع. ولقد أعلن مدير الشركة من جانبه أنه إذا كانت "لجنة العمال" تتمسك بهذا الطلب لأن أعضاءها يخشون من الرفت في مستقبل قريب فإنه يؤكد أنه ليس في النية اتخاذ أي إجراء ضدهم طالما أن العامل منهم يؤدي عمله بأمانة(٤٧).

أصر مندوبو العمال على المطلب السابع، حيث لم يجدوا ما يمنع من تلبية الشركة لهذا الأمر، وإذا كانت نيتها حسنة بالنسبة لهم وتريد إنصافهم في المعاملة، فهل هناك احتمال آخر لامتناع إدارة الشركة سوي أنها ترى أن المرفوتين ربما بلغوا بضع مئات وهذا العدد يكلف الشركة عدة آلاف من الجنيهات؛ لذلك أصبح من الضروري لإدارة الشركة إجابة مطلب العمال إذا أردات هي أن تثبت حسن نيتها بعمالها وليس لديها الرغبة في الغدر بهم(٤٨).

تولي "جريك مفسود المحامي" مهمة الدفاع عن العمال وعمل على توجيه تحركاتهم ودارت سجالات بينه وبين "المسيو دي لنكر" وكيل الشركة الذي اتهمه بتحريض العمال رغبة في الشهرة. وقد نشر"المسيو دي لنكر" ما يفيد ذلك على صفحات جريدة "الايجيبت"، ورد عليه جريك على صفحات الجريدة نفسها بأن مطالب العمال قانونية ومشروعة[٤٩]

إعلان الإضراب:

عقد عمال شركة الترام النية على الإضراب عن العمل إذا فشلت الحكومة في سعيها بين العمال والشركة لحمل الأخيرة على إجابة مطالب العمال، لا سيما المطالب التي يعدها العمال من المطالب الأساسية مثل إعطاء راتب شهر عن كل سنة لكل عامل ترفته المصلحة أو يترك خدمتها بنفسه[٥٠]. وبعد أن قامت الشركة بتوزيع بيانها المعروف بإعلان ٢٥ يوليو، استاء العمال، وسافر مندوب العمال إلى الإسكندرية لمقابلة القائم مقام الخديوي، فوعدهم بالنظر في مسألتهم ونصح لهم بملازمة الهدوء والسكينة[٥١]، ثم استخدم وساطة القائم بأعمال الوكالة البلجيكية لكن وساطته لم تأت بفائدة[٥٢]

عاد المندوبون من الإسكندرية وعقدوا اجتماعًا في "تياترو هرمونيا" بشارع جلال مساء يوم الجمعة، فخطب فيهم "جريك مفسود" المحامي وأسف لصبغ بعض الصحف مسألة العمال صبغة سياسية وأنه لا دخل للسياسة ولا الأحزاب فيها، ثم انتقل إلى الكلام على حديثه مع القائم مقام الخديوي بشأن المطالب في قصر زيزينيا، فقال إنه يتعذر الآن تحقيق المطالب كلها ونصح لهم أن يحصروا طلباتهم في ثلاثة أمور هي:

- إعطاء المرضى منهم والغائبين عن أعمالهم لأعذار شرعية أجورًا في الأيام التي يغيبونها.
- تخفيض مدة العمل إلى تسع ساعات في اليوم.

- تعيين راتب شهر مكافأة للعمال الذين ترفتهم الشركة أو يتركون خدمتها عن كل سنة قضوها في خدمتها، قد وافق العمال بعد جدال طويل على تبني المطالب الثلاثة[٥٣].

وفي صباح ٢٩يونيو أبلغ العمال القائم مقام الخديوي بنظارة الداخلية تمسكهم بالمطالب الثلاثة وأخبروه أن المطالب الثلاثة معقولة جدًا ولا يظن أن الشركة تجادل في قبولها [٥٤].

قابل المسيو "دي لنكر"– وكيل شركة التراموای– القائم مقام بنظارة الداخلية وأخبره أنه ليس في وسعه إجابة هذه المطالب كما أنها ليست من اختصاصاته بل من اختصاص مجلس إدارة الشركة في بروكسل، وأنه سبق له أنه خاطب المجلس في ذلك فرفض تمامًا، وأن آخر ما يمكن للشركة عمله هو قبول المطالب التي أعلنتها الشركة في إعلان ٢٥ يوليو [٥٥]

أضرب العمال بعد أن أعيتهم الحيل في إقناع الشركة بقبول مطالبهم وبعد أن أوفدوا منهم وفدًا إلى القائم مقام الخديوي يوم السبت صباحًا، وحضر مع الوفد "الأفوكاتو جريك مفسود" و"أحمد بك لطفي" وحضر الاجتماع "مسيو دي لنكر" وكيل الشركة و"مستر جرنفيل" مدير قلم البلديات والمجالس المحلية بنظارة الداخلية، وطلب القائم مقام خديوي من وكيل الشركة أن يجيب العمال إلى المطالب الثلاثة المختلف عليها، وهي تقليل ساعات العمل، ودفع تعويض مالي لهم أثناء مرضهم، وإعطاء العامل الذي يفصل عن عمله مرتب شهر عن كل سنة يكون قد أمضاها في خدمة الشركة[٥٦].

وبعد انصرافهم، كلف محمد سعيد المسيو "جرافيل" مدير البلديات بنظارة الداخلية أن يفاوض الشركة مرة أخرى، لكنه لم ينجح وصمم وكيل الشركة على رفض الطلب الخاص بإعطاء شهر مكافأة للعمال عن كل سنة. كل هذا والعمال واقفون على جميع المفاوضات والأخبار تصل إليهم في حينها، ورجال البوليس السري منبثون بينهم

وربما كانوا من إخوانهم، فكانوا يوافون المحافظة أيضًا بأخبار العمال وحركاتهم وقراراتهم أولاً بأول. يؤيد ذلك أن العمال اجتمعوا ليلة ٢٩ يونيو وقرروا الإضراب عن العمل يوم ٣٠ يونيو ولم يكادون ينصرفوا حتى بلغ الخبر إلى المحافظة التي كانت محتاطة للأمر بإبقاء جنود الأورطة الثالثة بيادة بالمحافظة لمنع أي اجتماع في الشوارع يحدث عنه إيقاف حركة المرور، فخاطبت المحافظة جميع أقسام العاصمة بالتليفون في الساعة الحادية عشرة وقالت إن عمال الترام قرروا الإضراب، ونبهت على جميع المأمورين والضباط والعساكر أن يكونوا على أهبة الاستعداد في أقسامهم [٥٧].

اجتمعت اللجنة التنفيذية لعمال الترام بالفجالة في السادسة من مساء ذلك اليوم. وبعد ساعة من اجتماعهم طافوا المدينة على دراجات لإخبار العمال بوجوب الاعتصام في اليوم التالي، وكانت كلمة السر "غدًا صباحًا موعد الصوم الكبير" وفي صباح ٣٠ يوليو كان جميع المأمورين والضباط والعساكر في الأقسام تحت أمر المحافظة، وقام بلوك الغفر بقيادة "طه أفندي علام" فوقف معظمه عند مخزن الشركة ببولاق ووقف الباقون عند مخازن العباسية وشبرا، وانتشر رجال البوليس في أحياء العاصمة على الدراجات والعربات يبحثون عن اجتماع العمال في الشوارع. أما العمال فلم يقوموا بأدنى حركة يمكن البوليس أن يبدي عليها أقل ملاحظة ولم يعقدوا اجتماعًا عامًّا في شارع من شوارع القاهرة ولا في مخزن الترام، بل أضربوا عن العمل بهدوء تام [٥٨].

أدى إضراب العمال إلى وقف حركة الانتقال في جميع أنحاء العاصمة مما أدى لتعطل كثير من الأعمال وتعذر على الناس قضاء حوائجهم في أوقاتها المعينة، لاسيما القاطنين في الأماكن النائية[٥٩]. في الوقت نفسه كانت خسارة الشركة تقدر كل يوم بنحو ألف ومائتي جنيه ولا يسهل على الشركة تدريب العدد الكافي من العمال الجدد في المخازن والقطارات في أقل من شهرين على الأقل لتسيير القطارات، ولا ريب في أن هذا كان يكلف الشركة نحو ٦٠ ألف جنيه على الأقل، فضلاً عن أن الشركة لا يمكنها أن

تضمن عدم قيام عمالها الجدد في وجهها بعد تدريبهم يطالبونها بمثل هذه المطالب فتقع حيئذ في نفس المشكلة [٦٠].

كان عمال مخزن شبرا هم أول من أعلن الإضراب، حيث امتنعوا عن التوقيع على دفتر استلام القطارات وقت تسليمها للمخازن، ثم تبعهم بقية المخازن في العباسية وبولاق والجيزة.. وقد عم الإضراب جميع عمال الترام، فانقطعت القطارات عن السير في الشوارع ووقف العمال أفواجًا على أبواب مخازن الترام في شبرا والعباسية وبولاق والجيزة، وجلس بعضهم على خطوط الترام منعًا لخروج القطارات، ولكنهم كانوا ملازمين للسكنية والهدوء ولم يأتوا أمرًا يكدر صفاء الأمن[٦١].

انتهى يوم ٣٠ يوليو والعمال هادئون وقد ضرب كل فريق منهم سرادقًا أمام المخزن التابعين له، مثل مخزن العباسية وشبرا، ووضعوا المقاعد وجلسوا يتحادثون كـــأنهم في وليمة أو احتفال، وكل ما فعله البوليس أنه طلب من العمال عدم التجمهر بكثرة في مكان واحد حتى لا يقف حركة المرور لأنه سيضطر حيئنذ إلى تفريق الجموع، فلبي العمال [٦٢].

أمهلت الشركة العمال مدة أربع وعشرين ساعة للرجوع إلى أعمالهم تنتهي في ظهر يوم ٣١ يوليو، واعتبرت كل من يتخلف عن العمل بعد هذا الأجل مستقيلاً، ثم عمدت إلى التهديد حتى قال وكيل إدارتها لبعض الصحف أن العمال لن ينالوا حقًّا وأن الشركة لن تجيبهم إلى مطالبهم ولو تعطلت قطاراتها أربعة أشهر[٦٣]. وهنا أرسل الأفوكاتو "جريك ميفسون" إلى القائم مقام الخديوي يخبره بتعسف الشركة ويظهر خوفه من أن تزداد الحالة خطورة إذا أصرت الشركة على تنفيذ إنذارها[٦٤]. ثم عاد وأرسل تلغرافًا إلى "البارون أميان" مدير شركة الترام في بروكسل يخبره بأنه حاول تهدئة المعتصمين وإرجاعهم إلى العمل، ومن جهة أخرى أن مدير الشركة أبلغ إدارة الشركة في بروكسل أن الصحف المصرية المنتمية إلى رجال الحكومة تعضد المعتصمين بكل قواها وأن

الحكومة لم تبد ما يدل على الرغبة في التوفيق بين العمال والشركة[٦٥]. وفي اليوم التالي قابل وكيل الشركة وبعد تبادل الآراء حصل منه على تعهد كتابي بعدم فصل أحد من المعتصمين إذا عادوا إلى أعمالهم وحمل هذا التعهد إلى العمال فرفضوا بالإجماع رجوعهم إلى العمل إلا بإجابة كل مطالبهم[٦٦].

ركب فريق من العمال السيارات وطافوا على إخوانهم في مخازن بولاق وشبرا والجيزة وحثهم على الهدوء والسكينة، وعدم الإصغاء إلى الذين يريدون بهم شرًا. أما البوليس فكان يعزز قوته من وقت لآخر وبلوك الخفر منتشر في جميع الأحياء التي بها مخازن الشركة على أهبة الاستعداد للقيام إلى أي نقطة كانت حسب أوامر القائم مقام "باكستون بك" وكيل حكمدار العاصمة والقائم بأعمال الحكمدار [٦٧]

طاف خمسمائة من العمال في جهات العتبة الخضراء وعابدين وغيرها من أحياء العاصمة وانضم إليهم عدد مثلهم من الأهالي لجمع إعانة لهم من المحسنين وأن الناس يحرضونهم ويشجعونهم، فأصدرت المحافظة أوامرها بعدم التعرض لهم إلا إذا أوقفوا حركة المرور أو أتوا ما يخالف القوانين، فتركهم البوليس يسيرون والمئات من الأهالي يسيرون حولهم بنظام تام آسفين لحالهم[٦٨].

حضر وكيل الشركة إلى المحافظة وقابل باكستون وكيل الحكمدار وأخبره بأنه بدأ في تعيين عمال من غير المعتصمين، وأنه أصبح لديه عدد يكفي لتسيير بعض القطارات، وطلب تعيين قوة من البوليس لمنع ما عساه أن يحدث من التعدي، فأجابه وكيل الحكمدار بأن البوليس لا يتعرض لكل المعتصمين بل مكلف بالقبض على الذين يعتدون بالضرب أو التهديد الذي يعاقب عليه القانون[٦٩]. أما العمال فأقاموا سرادقًا كبيرًا أمام كل مخزن وجعلوا خط الترام في داخله ووضعوا بعض الدكك فيه، بغرض الإقامة في تلك السرادقات مدة الإضراب لمنع القطارات من السير[٧٠].

بدأ العمال يشعرون بالحاجة الشديدة إلى ما يسدون به رمقهم ورمق عيالهم، فطافت جماعة منهم على المقاهي والبارات والمصالح وغيرها يطلبون إعانة فأقبل كثير من الناس على مساعدتهم[٧١] لأن صندوق اللجنة لم يكن فيه سوى مائتي جنيه، وهو مبلغ لم يكن يفي بحاجة كل هؤلاء العمال مدة الإضراب، وقد جرت العادة في جهات أوربا بأن تتخذ اللجان الاحتياط لمثل هذه الطوارئ، ويكون لديها من المال ما يكفي شهر على الأقل[٧٢].

فض الإضراب:

لم تأل الشركة جهدًا منذ أن أضرب عمالها عن العمل في استمالة بعضهم والبحث عن بعض العمال المفصولين من خدمتها، حتى إذا اجتمع لديها عدد كاف لتسيير بعض قطارات في كل خط عمدت إلى الشروع في تسيير قطاراتها تحت حماية رجال الضبط[٧٣] حيث طلب منها البوليس أن تخطره عن الميعاد الذي ستسير فيه القطارات حتى يتمكن من إرسال القوة اللازمة، وكان "المسيو دي لنكر" يظن أن عددًا كبيرًا من العمال المعتصمين سينشقون عن إخوانهم ويعودون إلى الشركة [٧٤].

وفي منتصف الساعة الثانية بعد ظهر يوم ٢ أغسطس أخبر الحكمدارية بأن الشركة عزمت على تسيير أول قطاراتها من مخزن شبرا في الثالثة من اليوم التالي، فأمر القائم مقام "باكستون" وكيل الحكمدار بلوك الخفر بالقيام إلى قسم الأزبكية والذهاب إلى شبرا وبأيديهم العصي مع رفقة رجال المطافئ يحمل بعضهم البلط والبعض الآخر الحبال ومعهم كوكبة من الفرسان، وكانت هذه القوة تحت إمرة أحمد بك عفت مفتش أول حكمدارية العاصمة[٧٥].

وفي منتصف الساعة الثالثة حضر باكستون ممتطيًا جواده فأمر عفت بك بأن ينصح العمال بإخلاء السبيل للقطارات ليتيسر لها الخروج من المخزن، فأبى العمال إخلاء

الطريق وصمموا على الوقوف أمام المخزن، فحملت الجنود عليهم بالعصي ففرقوا جموعهم في مدة عشر دقائق. وفي الساعة الثالثة والدقيقة ٤٥ بدأت القطارات بالخروج من مخزن شبرا وعلى كل قطار جماعة من العساكر بلوك الخفر لحماية القطارات والسائق ويبلغ عددها نحو الخمسة عشر قطارًا، سار بعضها في طريق ترعة الإسماعلية والبعض إلى العتبة، إلا أنها كانت خالية من الركاب(٧٦).

اهتز قلب العاصمة عند اهتزاز أسلاكها الكهربائية ودب في صدور سكانها دبيب الفرح والسرور عند مرور قطارات الترام في الشوارع حتى خرج الناس إلى الشرفات والنوافذ وأخذوا يصفقون إعجابا وابتهاجًا، كما خرج بعض الأهالي إلى مخازن الشركة ليشاهدوا حركة المعتصمين بعد أن أعلنوا عزمهم على الاقتتال ومقاومة رجال الحكومة(٧٧).

وفي الساعة الرابعة أخبر وكيل الشركة الحكمدار أنه يريد تسيير قطارات من مخزن العباسية، فذهب باكستون بك إلى العباسية ومعه قوة كبيرة من احتياطي الخفر الذي كان منتظرًا في قسم الأزبكية وقوة من السواري وقوة من عساكر البوليس جمعت من عموم الأقسام وقوة أخرى من رجال المطافئ يحملون البلط والحبال وعربة السجن مملوءة بالقيود والأغلال(٧٨)، فوصلت هذه القوة إلى مخزن العباسية بقيادة الحكمدار في منتصف الساعة الخامسة، وكان الصاغ عابدين أفندي مأمور القسم في انتظارها مع فصيلة من عساكر قسم الويلي وكان البكباشي "كارتييه" مفتش فرقة البوليس السري واقفًا وتحت إمرته فصيلة أخرى من البوليس وقد اندس نحو ثمانين من رجاله بين الجمهور يراقبون ويتجسسون(٧٩). ولما رأى الحكمدار جموع المعتصمين في مخزن العباسية أكثر منها في المخازن الأخرى وبينهم كثير من المفتشين الأجانب الذين ربما كانت مقاومتهم للبوليس عظيمة، أرسل إشارة تلفونية إلى قومندان قسم المحروسة يطلب إليه إعداد الأورطة البيادة المصرية المعسكرة في ثكنات العباسية والأورطة السواري ليكونوا تحت إمرة البوليس(٨٠).

أما العمال فكان قسم منهم مجتمعًا في السرادق الذي ضربوه أمام المخزن على الشريط، ويبلغ عددهم نحو الثلاثمائة، ويبلغ عدد العمال الواقفين خارجه أمام المخزن نحو أربعمائة عامل وانضم إليه عدد من الأهالي المتفرجين يربون على ألفي نسمة(٨١). وفي هذه الأثناء قدم قطار من مخزن شبرا يقل نحو ثلاثين عاملاً من العمال الجدد الذين عينتهم الشركة وحضروا لاستلام القطارات التي يريد الوكيل تسييرها، ففتح باب المخزن ومنع البوليس دخول الناس فيه، فتقدم وكيل الحكمدار نحو السرادق وأمر جناب البكباشي كارتييه والصاغ عابدين أفندي أن يخبرا العمال بأن الشركة عزمت الآن على تسيير قطاراتها، فمن أراد منهم الشغل فليقف في الجهة اليمنى ومن لم يرغب الشغل فليقف في الجهة اليسرى(٨٢).

كان رد العمال أنهم جميعًا يد واحدة ومصرُّون على الإضراب حتى تجاب مطالبهم، فقال له البكباشي كارتييه أن الشركة أجابت العمال في كل مطالبهم ما عدا المطلب السابع المختص بإعطاء مكافأة شهر عن كل سنة يخدمها العامل، وهذا الطلب ستنظر فيه الشركة بعد تسيير القطارات وعودة العمال إلى العمل، فأجابه العمال بأنهم لا يصدقون ذلك بسبب ما عهدوه في الشركة من التسويف، وبقي العمال جالسين في أمكانهم ولم يتحرك منهم أحد من مكانه(٨٣).

حذر البوليس العمال وأمرهم بالانصراف، فلم يعبأوا به وظلوا في أماكنهم، فأمر وكيل الحكمدار عساكر بلوك الخفر بهدم السرادق وإلقاء ما فيه من المقاعد والدكك بعيدًا عن طريق الشريط(٨٤). وتقدم وكيل الحكمدار إلى العمال قائلاً: "كلكم بره" فوقف العمال ولم يخرج منهم أحد، فأشار إلى العساكر بالحملة على العمال، فهجمت فصيلة من بلوك السواري على العمال وضربوهم بالعصي، واشتغلت فصيلة أخرى بهدم السرادق وإلقاء ما فيه من المقاعد، فقاوم العمال العساكر وأخذوا يدافعون عن أنفسهم بالأيدي لأنهم كانوا عزلاً من آلات المقاومة والدفاع، لكن الكثير من العامة الذين كانوا واقفين

وراء السرداق والمخزن أخذوا يرجمون العساكر بالحجارة والطوب الذي انهال كالمطر. فلما رأى العساكر ذلك، لا سيما السواري، حملوا بسيوفهم على العمال والناس معًا، وهنا بدأت "الموقعة الشديدة لم ير أهل العاصمة مثلها في تاريخ الاعتصامات والحوادث التي حدثت في القاهرة من هذا القبيل"[٨٥].

حمل البوليس السواري حملة شديدة وطفق يضرب بالسيوف ضربًا شديدًا والعمال والناس يفرون من أمامه، وأصيب في هذه الأثناء بعض العساكر واشتد الزحام، فذهب جماعة من البوليس يضربون في الجهة الشمالية وجماعة آخرون في الجهة الجنوبية، وحمل آخرون على الأهالي الذين يلقون الحجارة وراء المخزن[٨٦]. وفي هذه الأثناء كان العمال وبعض الأهالي يفرون والدماء تسيل من رءوسهم، كما كانت تسيل من رءوس بعض العساكر الذين أصيبوا من رجم الحجارة، وتناول أحد الأهالي حجرًا كبيرًا وألقاه على وكيل الحكمدار فمسه، وكان على مقربة منه أحد رجال البوليس السري، فقبض عليه وساقه إلى قسم الوايلي، كما أصيب عسكري أجنبي من الخيالة البوليس برصاصة، فحمل إلى المستشفى بعد أن ضرب الناس عقب إصابته ضربًا شديدًا لأنه ظن أن الرصاصة التي أصابته كانت من المعتصمين[٨٧].

وبلغ الجرحى في حملة العباسية ٢٦ جريحًا، منهم ٢٢ من العمال بينهم ألماني واحد ومأمور مخزن العباسية وقبطي واحد و٤ من الجنود بينهم أجنبي، وفي حملة شبرا والجيزة ٢١ جريحًا، وبلغ عدد المقبوض عليهم ٣٠ شخصًا منهم عدد من الأهالي[٨٨]. ولم يكن ذلك فقط هو عدد الجرحى لأن كثيرين من الأهالي والعمال، يربو عددهم على المائة تقريبًا، ذهبوا إلى منازلهم ولم يقدموا أنفسهم خوفًا من يتهمهم البوليس بالتعدي عليه أو الاشتراك مع المعتصمين، وبعد ذلك تمكنت الشركة من تسيير بعض القطارات وفي كل منها عساكر لحماية السواق كما حدث في قطارات شبرا[٨٩].

وفي هذه الأثناء أُبلغ قسم الأزبكية أن بعض الأهالي كسروا قطار ترام بخط الترعة الإسماعيلية واعتدوا على السائق، فأسرعت قوة من البوليس فوجدت بعض الناس يلقون الطوب على القطار وقد كسروا الزجاج وهشموا قسمًا من أخشابه، فقبض عليهم وساقهم إلى قسم الأزبكية ومعه فصيلة من البوليس وتمكن من القبض على بعض المعتصمين[٩٠]. بعدها، وفي السابعة مساء، هجم بعض الأهالي على قطار في ميدان الحديد فضربوا الركاب ووقف القطار وأصيب بعض الركاب بإصابات خفيفة وتعدي بعض الأهالي والمعتصمين على قطار آخر بجهة المنسي فخاف الركاب ونزلوا من القطار. ولما شاعت هذه الحوادث توقف الناس عن ركوب الترام، فظلت القطارات تسير خالية من الركاب وقد خزن أكثرها في ميدان العتبة حتى ازدحم بالمئات من الناس، وقد حاول البوليس تفريقهم فلم يفلح وظلت الجموع تنتقل من مكان إلى آخر حتى الساعة الواحدة والبوليس السواري ورجال البوليس السري يجوبون الشوارع على الخيول والدراجات لإعطاء أخبار الحوادث أولاً فأول للحكمدار[٩١].

حدث اجتماع كبير في (٣ أغسطس١٩١١م) في ميدان العتبة تعذر على البوليس تفريقه، فخرجت إحدى المضخات وطفقت تصب المياه على الناس لتفريقهم لنحو ساعة من الزمان[٩٢]، وبما أن الشركة كانت قد جمعت عمالاً يكفون لاستئناف جزء من العمل، أجاب البوليس طلبها وفتح لها مخزن العباسية من جهة الحسينية، فتصدى لهم المعتصمون بالحجارة والنبابيت وأطلقت أعيرة نارية فهاجم رجال البوليس لفتح المخزن بالقوة واضطر البوليس أن يطلق عيارات نارية في الهواء، وعند ذلك سارت مركبات الترام بالعمال الذين جمعتهم الشركة واستأنفت قطارات الشركة[٩٣].

وحدث في أثناء مهاجمة البوليس للمعتصمين في حي الحسينية أن حاول بعض الأشخاص قطع الأسلاك الكهربائية ورموا بالحجارة مركبة ترام كانت سائرة في شارع عباس، وقد ضبط المعتدون وبينهم عدد من الأجانب، وبعد ذلك بمدة هاجمت جماعة

أخرى قطارين من شركات الواحات ورموهم بالحجارة في ميدان الظاهر فتصدى لهم البوليس، وانتهت كل هذه الحوادث بإصابة المعتصمين وبعض العساكر بجروح[٩٤].

وفي الساعة السابعة بعد الظهر اجتمع قنصل فرنسا وقنصل إيطاليا وقنصل اليونان مع مدير الشركة بمركز إدارتها، وحضر عن العمال المسيو جريك وأناب أحمد بك لطفي نائبًا عنه وشرع الجميع يتفاوضون في إيجاد حل ينهي الاعتصاب، وقد قابل وكيل الشركة باكستون الحكمدارية وطلب إليه أن يسحب الجنود الموجودين في القطارات لحفظ النظام لأن العمال لن يكفوا عن الاعتداء حتى تظهر لهم النتيجة من هذا الاجتماع [٩٥].

فوض العمال أحمد بك لطفي المحامي أن يفاوض الشركة بإعطائهم أجر أيام الإضراب وقبولهم جميعًا في العمل دون رفت أحد منهم، وأنهم جميعًا مستعدون للرجوع إلى العمل متي قبلت مطالبهم هذه، وأن يؤجلوا مسألة المكافأة إلى أن يقرر مجلس إدارة الشركة ببروكسل ما يراه في شأنها[٩٦]. اجتمع العمال في تياترو "هارمونيا" لسماع جواب الشركة على مطالبهم، فوقف أحد المعتصمين وأخبرهم أن المفاوضات التي قام بها أحمد لطفي السيد مع الشركة لم تفلح، وأن الشروط التي اشترطتها الشركة لا يمكن القبول بها لأنها تطلب أن يعامل العمال المعتصمين الذين يعودون إلى العمل معاملة العمال الذين يدخلون جديدًا في خدمتها فلا تدفع لهم إلا الأجر الذي تدفعه للعمال الجدد، فأثر ذلك تأثيرًا سيئًا على العمال الذين يريدون الرجوع إلى العمل. وتكذيبًا للإشاعات التي شاعت من عمال الترام أعلن مدير الشركة ما يأتي:

أولاً: أن جميع المنح التي منحت للعمال في المنشور الذي أصدرته الشركة في ٢٥ يوليو تبقي مضمونة للعمال كما ذكرت في المنشور.

ثانيًا: كل عامل يعود إلى الخدمة يكون له الحق بدرجته وأقدميته وأجرته ويتمتع بالمنح الممنوحة للعمال في المنشور السابق[٩٧].

وعلى إثر إصدار هذا المنشور اطمانت خواطر العمال وأقبلوا أفواجًا على الشركة يطلبون العودة إلى العمل، وكان عدد العمال الذين قيدوا أسماءهم في الدفتر الذي أعدته الشركة للعمال الراغبين في العمل حتى صباح ذلك اليوم ٨٠٠ عامل، منهم نحو ٣٠٠ عامل من خط بولاق. وقد لوحظ ازدحام الطرقات بالعمال القادمين لقيد أسمائهم والرجوع إلى العمل ولم يبق خارج الخدمة إلا الذين اتهمتهم الشركة بالتحريض وتأبي إرجاعهم لخدمتها[٩٨].

لقد عاد أغلب العمال إلى العمل عقب المنشور الذي أصدرته الشركة، غير أن الشركة علمت أن عمال مخزن العباسية وعمال مخزن الجيزة ينتقدون هذا المنشور ولم يطمئنوا له لأنه صدر بغير تاريخ ولأنه غير مختوم بختم وكيل المدير مثل المنشورات الأخرى التي سبق للشركة إصداراها، فأصدرت الشركة المنشور المذكور ثانيًا وجعلت تاريخ صدوره يوم ٥ أغسطس ١٩١١ وختمته بختم وكيل المدير[٩٩].

وعلى إثر ذلك اطمأن جميع العمال وقرروا الذهاب إلى العمل. وفي الخامسة من صباح ٦ أغسطس ذهب العمال إلى المخازن التابعين لها وخرجت القطارات في مواعيدها وسارت في جميع الشوارع[١٠٠] وأخبر وكيل الشركة بوليس قسم الموسكي أن جميع القطارات تسير اليوم في جميع المخازن على عموم خطوط القاهرة[١٠١]. أما الشركة فقبلت جميع العمال حسب منشورها ما عدا عدد قليلاً من المفتشين الإيطاليين والأروام لا يتعدي عددهم العشرة، لأن الشركة علمت أنهم كانوا هم المحرضين على الإضراب[١٠٢]. وهكذا انتهى الاعتصاب بعد تعطيل الأشغال لأسبوع[١٠٣].

إضراب عمال ترام الإسكندرية في ٧ أغسطس ١٩١١م:

لم يكن عمال ترام الإسكندرية بأحسن حال من إخوانهم في القاهرة، فقد عانوا مثلهم من الضرب والإهانة وتوالي الغرامات وقلة الرواتب والحرمان من الإجازات.

والغريب أن شركة الإسكندرية أبقت الباب مفتوحًا أمام العدوي وأصبح العمال لديهم استعدادًا لقبولها[١٠٤]. ويؤكد أمين عز الدين أن إضراب عمال ترام الإسكندرية والرمل الذي بدأ يوم ٧ أغسطس ١٩١١م وكان إضرابًا تضامنيًا مع عمال ترام القاهرة، ولكن من المؤكد أن توقيته جاء نتيجة مباشرة لما حدث في القاهرة وحصلية للاتصالات التي تمت مع وفد عمال ترام القاهرة الذي زار الإسكندرية لعرض قضيتهم على رئيس النظار[١٠٥].

وقد انبرت جريدة المقطم في٧ أغسطس١٩١١م تتهم الذين حرضوا على إضراب القاهرة بأنهم يثيرون عمال الإسكندرية ليشفوا غليلهم، ثم راحت تحذر عمال الإسكندرية بأن ما ناله زملاؤهم في القاهرة كان "قبل الاعتصاب لا بعده، وأنهم لن يجنوا من الاعتصاب سوى الخسارة"[١٠٦] وهذا ما أكدته جريدة الأهالي في ٢ أغسطس حيث قالت "أن عمال الترام في الإسكندرية يريدون أن يقتدوا بإخوانهم في القاهرة، وانتخبوا أحد المحامين فحضر اجتماعهم بالأمس ليساعدهم في تحرير طلباتهم"[١٠٧].

وفي مساء الأحد ٦ أغسطس قرر عمال ترام الإسكندرية الإضراب عن العمل إذا لم تجيبهم الشركة إلى مطالبهم، ووقع اختيار العمال على تعيين المحامين "محمد عزت" و"مسيو ماريواودي" ليكونا نائبين عنهم في مفاوضة الشركة[١٠٨]. وفي الساعة الحادية عشرة قبل ظهر السبت ٥ أغسطس ذهب الوكيلان النائبان عن العمال إلى مركز الشركة وطلبا مقابلة مدير الشركة لعرض مطالب العمال عليه، وبعد اجتماع قصير حددوا موعدًا للاجتماع بدار محافظة الإسكندرية [١٠٩].

وفي الساعة المحددة اجتمع في دار المحافظة النائبان عن العمال ووكيل المحافظة ونائب حكمدار البوليس و"مستر انجرام" مدير الضبط و"مسيو بابدوف" مدير الشركة و"مسيو تمباكو بولو" أحد أعضاء مجلس إدارتها و"مسيو أوجيش" مدير حركة أشغال ترام المدينة و"مسيو مرسيليو" مدير حركة ترام الرمل، حيث نودي على زعماء العمال وهم: "محمد إبراهيم منصور" و"شكري تيزيان" عن عمال ترام الرمل و"أحمد عبد الله "و"علي

خليفة" و"أبو زيد" عن عمال ترام المدينة وجمعيهم كومسارية وسواقون. وقد دارت المناقشة في الطلبات المقدمة من العمال. وعن الطلب الأول وهو "علي الشركة إعادة كل مستخدم رفت منها بأسباب واهية أو بسوء قصد من الرؤساء"، قال المدير إن الشركة لا يمكنها إعادة من رفت من العمال بسبب إخلالهم بواجبهم أو ارتكابهم أمورًا مخالفة لشرف الخدمة، ولكن بما أن الشركة كانت قد فصلت بعض العمال في أول أغسطس من هذا العام بسبب إهمالهم في أداء وظائفهم أو تحريضهم زملائهم على الإضراب، فهو لا يرى مانعًا من إعادتهم إلى الخدمة بشرط أن يحسنوا سلوكهم ويؤدوا واجباتهم، وعن المطلب الثاني وهو "أن يكون ابتداء ساعات العمل كل يوم من الساعة الخامسة صباحًا بدلاً من الرابعة والنصف" قبل مندوبو العمال إبقاء ساعات العمل كما هي. وعن المطلب تقليل ساعات العمل إلى ثماني ساعات بدلاً من عشرة" وعدتهم الشركة بتعيين كاتب علاوة لقبض الإيراد حتى تتوفر بذلك على العمال مدة الانتظار في تسليم النقود وبهذه الطريقة يكسبون زمنًا يقرب من النصف ساعة تقريبًا.

وعن المطلب الرابع وهو "كل ما زاد العمل عن الثماني ساعات يحسب للعامل يومية ثانية بشرط أن تكون له رغبة في العمل" لم توافق عليه الشركة وردت بأنه لا يجوز شرعًا أن العامل إذا انتقل نصف ساعة أوساعة بعد أداء عمله اليومي تحسب له يومية جديدة.

وعن المطلبين الخامس والسادس وهما "منع إهانة العمال أمام الجمهور من المفتشين وعدم ضربهم من الرؤساء خصوصًا في مركز الإدارة عندما يكونون بها لرفع تظلمهم من الضرر الذي يلحقهم" و"على المفتشين الذين يريدون تغريم أي مستخدم لابد أن تكون بسبب صحيح بدلاً من ادعائهم دائمًا بوجود تذكرة مغشوشة وأن لا يقبل منهم ذلك إلا بشهادة من حامل التذكرة المغشوشة"...أجابتهم الشركة إلى تنفيذها. وعن المطلب السابع وهو: إلغاء المحطات الاختيارية وجعلها اعتيادية كما كانت عليه من عهد إنشائها

لآخر السنة المالية"، لم توافق عليه الشركة قائلة بأن هذه المحطات الاختيارية تقررت لمصلحة السكان وعدم تأخيرهم وتسهيل وصولهم إلى أعمالهم. وعن المطلب الثامن وهو "تقليل سرعة السير"، أجابت الشركة أن الشروط المعقودة بينها وبين المجلس البلدي تقضي بأن تجعل سرعة السير ١٢ كيلو مترًا في الساعة، ومع ذلك لم تبلغ هذه السرعة للآن إلا عشرة كيلو مترات فقط تبلغ ١١ كيلو ونصفًا في خط محرم بك الموصل إلى محطة الرمل. وعن المطلب التاسع وهو "منع الغرامات التي تخصم من المستخدم بأسباب تعاطيه شربة ماء أو قليلاً من الخبز في آخر كل خط "أجابت الشركة أنها لا تلزم العامل على ترك عمله قبل أن يصل إلى منتهى الخط فإذا وصل يكون له الحق في قضاء حوائجه من أكل وتدخين.

وعن المطالب العاشر والحادي عشر والثاني عشر وهي: "أن المستخدم الجديد يكون مربوطه عند التحاقه بالخدمة ثلاثة جنيهات مصرية بدلاً من ٢١٠ قروش، والعامل الذي يمضي عليه عامان يكون مربوطه أربعة جنيهات ونصفًا بدلاً من ٣٩٠ قرشًا، والذي يقضي ست سنوات يكون آخر مربوطه خمسة جنيهات مصرية، ومن يمضي عليه عشر سنوات يستحق علاوة كل سنة قدرها ٢٥ قرشًا، أما المستخدم الجديد فبعد أن يمضي عليه ستة شهور تعطى له علاوة شهرية قدرها ٢٥ قرشًا، ومنح كل مستخدم إجازة اعتيادية قدرها يومان في كل شهر لراحته بشرط أن يخصم شيء من يوميته، وإن أراد جمع إجازة السنة دفعة واحدة يرخص له بأربعة وعشرين يومًا، وإذا أرادت الشركة إخلاء سبيل أي عامل بالرفت أو الاستغناء بدون أسباب فعلى الشركة أن تكافئه براتب شهر عن كل سنة قضاها في الخدمة حسب مرتبه الحالي"... أجابت الشركة أنه لا يمكنها البت في هذه الطلبات الثلاثة ولابد من عرضها على المديرين في بروكسل وباريس لأنها مطالب مالية وهم حملة الأسهم، وأن الشركة تعد بالنظر في هذه المطالب في شهر أكتوبر المقبل لأن أعضاء مجلس إدارة الشركة متغيبون. وقد وافق مندوبو العمال على الانتظار.

وعن المطالب الثالث عشر وهو "عندما يحكم على السواق وكمساري بالسجن لأسباب حوادث تحدث أثناء تأدية وظيفته فالشركة ملزمة بالدفاع عنه أمام القضاء بمعرفة أحد المحامين، وإذا سجن فالشركة تصرف على أولاده وعائلته مدة السجن منعًا للاحتياج الذي يلحق بهم" أجابت الشركة إلى تنفيذه. وعن المطلب الرابع عشر "وهو عندما يصاب أي عامل على وجه العموم بمرض ويريد الكشف عليه بمعرفة طبيب الشركة فإن لم يصرح له فله إحضار شهادة بعد ذلك من أي طبيب كان، وعلى الشركة اعتمادها بشرط أن تعامله كالمنصوص في البند الحادي عشر"، أجابت الشركة بالرفض. وعن المطلب الخامس عشر وهو "إذا أصيب العامل بأية إصابة تمنعه عن العمل مرة واحدة حسب التقرير الطبي إذ دعت الحال لذلك فالشركة ملزمة بدفع تعويض شخصي لعائلة المصاب أو ورثته الشرعيين فضلاً عن المكافأة التي تصرف له كما هو منصوص في البند الثاني، وأما إن توفي بمرض عادي فيعامل بالبندين الثاني عشر والخامس عشر"...أجابت الشركة بأنها ليست ملزمة بدفع تعويض وإنما هي تدفع ما تدفعه من تلقاء نفسها متي أرادت وإلا فالعامل له الحق في رفع دعوى عليها أمام المحاكم ويطالبها بما يريد. وعن المطلب السادس عشر وهو "إذا قضي العامل مدة في الخدمة وأصيب بمرض يمنعه عن العمل في الأشغال الصعبة وله غرض في بقائه بالشركة فتكون ملزمة بتعيينه في وظيفة تلائم قوته"، أجابت الشركة بأنها ليست ملزمة بتعيين من يصاب في أثناء خدمتها بعاهة وإنما هي جارية على ذلك من باب الشفقة فلقد استخدمت كثيرًا من الأشارجية والعمال وهي في غني عنهم شفقة بحالهم وهو عمل تفعله من تلقاء نفسها وليست ملزمة به. وعن المطلب السابع عشر وهو "كل مستخدم أمضى ثلاث سنوات فعلى الشركة عمل امتحانات سنوية يلحق الفائز فيها بوظيفة ناظر محطة أو مفتش مادام ألم بالقراءة والكتابة العربية والأرقام الإفرنجية"[١١٠]، أجابت الشركة أنه سيصير التعيين منذ الآن في الوظائف الحالية بين العمال ذوي الكفاءة والسيرة الحسنة" بشرط أن يكون وظائف خالية وأنها لا تستخدم فيها أحدًا من الخارج". وعن المطلب الثامن عشر وهو "كل المبالغ التي تخصم

من العمال بصفة غرامات تحفظ لصندوق يؤسس بالشركة ويكون حسابه بمعزل عن إيراد الشركة ويضاف إليه فوائد مبالغ التأمين التي تدفع للشركة من كل مستخدم عند إلحاقه بالخدمة بواقع المائة تسعة بشرط أن يكون ما في الصندوق مخصصًا لإعانة المستخدمين"... أجابت الشركة أن من الممكن الغرامات مع فائدة مبالغ التأمين المودعة في البنك العثماني إلى صندوق العمال ولكن طلب التسعة في المائة لا يمكن تنفيذه، ومع ذلك فهذا المطلب ترى الشركة إرجاء النظر فيه على المطالب العاشر والحادي عشر والثاني عشر لارتباطها جميعًا بالمسائل المالية التي ستعرض على مجلس الإدارة.

وقد وافق المندبون عن العمال على إرجاء النظر في تلك المطالب إلى شهر أكتوبر، ثم وقف زعيم العمال "محمد إبراهيم" بالدعاء لوكيل المحافظة ومدير الشركة وانفض الاجتماع[١١١]. وبعد الظهر ذهب وكيل المحافظة يحمل نتيجة الاجتماع إلى القائم مقام الخديوي، ورد من رئيس ورشة كرموز الذي خاطب مدير الشركة تلفونيًا في الساعة الرابعة مساء قائلاً إنه علم أن العمال عزموا على الإضراب عن العمل صبيحة يوم الإثنين[١١٢].

وفي التاسعة مساء اجتمع نحو ٣٠٠ عامل بقهوة الحاجي بكوم الشقافة بجانب جامع الميري واجتمع حولهم نحو ٥٠٠ شخص من الأهالي، ولم يحضر هذا الاجتماع المحاميان اللذان حضرا معهم في الصباح، بل حضر "مراد أفندي السودا" و"يوسف أفندي السودا" المحاميان، وطلب العمال المجتمعون أن ينوب عنهم في مخابرة الشركة فسألهم المحاميان كم يومًا يستطيعون أن يعتصبوا فيما إذا أبت الشركة أن تجيبهم إلى مطالبهم، فقالوا نستطيع أن نعتصب من ١٠ إلى ١٥ يومًا، ثم أخذوا بعد ذلك في إدخال تعديل طفيف على بعض الطلبات وعلى الأخص الطلبات العاشرة والحادي عشر والثاني عشر[١١٣].

وفي ٦ أغسطس نشرت اللواء مقالاً بعنوان: "درس لشركة تراموای الإسكندرية، الصحف الأوربية والاعتصام"، قالت فيه إن الصحف السكندرية والأوربية وإحداها "النوفيل" كانت في صف الصحف المصرية في الدفاع عن العمال ضد الشركة. وقالت جريدة الريفورم عن عمال الترامواي بالإسكندرية المشرفين على الإضراب: "ليس في مطالب العمال مطالب يتعذر قبولها، بل يمكن قبول جميع هذه المطالب بعد تعديلها، ولم ترد شركة الترامواي بالقاهرة بالنظر في هذا التعديل فكان لرفضها النتيجة السيئة التي كانت، وفي مأمولنا أن شركة الإسكندرية تستفيد من هذا الاختبار وتتجنب الوقوع في الأغلاط التي وقعت فيها شركة العاصمة[١١٤]. وكتبت الأهرام في ١٠ أغسطس تحت عنوان "الاعتصام بالإسكندرية" مقالاً طالبت فيه الشركة بالنظر بعين الاهتمام لمطالب العمال، فإن بعض المطالب مما يجب تحقيقه رفقًا بالعمال ومكافأة لهم[١١٥].

توالي وفود عمال الشركة بالرمل يحملون الأعلام وكتب على بعضها عبارات تحث على التعاون والاتحاد[١١٦]. وقد نصح مدير إدارة الضبط العمال بوجوب الاستمرار على العمل وتعهد لهم بأنه يتفق مع الشركة على تقريب ميعاد درس مطالبهم، فلم يقبل العمال منه وعقدوا النية على الإضراب عن العمل[١١٧].

وفي الخامسة من صباح الإثنين ٧ أغسطس وقفت أمام مخزن الترام بمحرم بك قوة من البوليس السواري والبيادة ومعهم مضخات، ويقودهم مدير الضبط، وكان العمال المعتصمون واقفين على طرف الطريق، فلما علموا أن الشركة ستخرج القطارات ألقوا بأنفسهم على خطوط الترام ووضعوا عليها الأحجار، فتقدم مدير الضبط ونصح لهم أن يبعدوا عن الخط ولا يعترضوا سير القطارات، فرفضوا، فأعاد عليهم نصحه وأمهلهم بعض الوقت فلم يمتثلوا. عندئذ سلطت عليهم المضخات فتفرقوا، وسارت القطارات دون أن يتعرض العمال لها[١١٨].

أما عمال ترام الرمل فاجتمع عدد كبير منهم في محطة مصطفى باشا أمام المخزن العمومي ووضعوا أسوار ومتاريس على خطوط الترام، وكان البوليس قد اتخذ الاحتياطات اللازمة، وحينئذ تقدم رجال البوليس إلى العمال وأزالوا الحجارة والمتاريس عن الخطوط، ولما فشل العمال في اعتصابهم بهذا المكان اجتمعوا في مكان آخر وأقاموا على الخطوط أخشابًا وحجارة يتعذر معها على البوليس السواري الوصول إليها، ولكن عساكر البيادة أدركتهم وشتتت شملهم وقبضت على ستة عشر سخصًا منهم وكتبت محاضر ضدهم ثم أطلقت سبيلهم وأزالت كل ما أقاموه على الشريط من الأخشاب والحجارة. وأما مخزن كرموز فلم يتعرض له أحد من العمال بل انصرف الذين كانوا مجتمعين منهم أمامه حين علموا بالاحتياطات المتخذة من رجال البوليس[١١٩].

وفي النهاية يمكن القول إن رجال البوليس في الإسكندرية كانت أكثر رحمة وذكاء في التعامل المضربين من بوليس القاهرة [١٢٠].

وفي الساعة العاشرة من صباح الإثنين ذهب مدير الشركة إلى المحافظة واجتمع مع وكيل المحافظة ووكيل الحكمدار ومدير الضبط ومدير المجلس البلدي. وفي أثناء ذلك حضر بعض رؤساء الاعتصام الوطنيين وطلبوا إلى مدير الضبط أن يتوسط لهم عند الشركة لإعادتهم إلى العمل فوعدهم بذلك، ثم اجتمع عقب ذلك مجلس إدارة الشركة برئاسة المسيو "بلدون" المدير المنتدب وقرر عودة المعتصمين إلى العمل وضرب لهم آخر موعد للعودة مساء يوم الإثنين والذي يتأخر يعد مستقيلاً[١٢١]. وفي هذا الإطار صدر البلاغ الرسمي من محافظة الإسكندرية يوم الإثنين: "نظرت محافظة الثغر طلبات العمال مع الشركة التي قبلت البعض ووعدت بعرض بعض الطلبات على مجلس إدارة الشركة فقبل العمال ذلك وخرجوا مسرورين ووعدوا بالتزام السكينة. ولما قابلوا إخوانهم واجتمعوا ١٥٠٠ عامل في كوم الشقافة، فقام بينهم الخطباء داعين على الاعتصام، ومع أن مفتش الضبط ورئيس جمعية الأرمن نصحا لهم بلزوم السكينة حتى تجاب مطالبهم، ولكنهم

أصروروا على الاعتصام، فقسموا أنفسهم على ثلاثة مراكز وهي مركز محرم بك وكرموز ومصطفى باشا بالرمل، فاتخذ البوليس الاحتياطات لمنع ما يخل بالأمن. وفي الساعة الرابعة من صباح اليوم كان المعتصمون في مراكزهم عند خروج القطارات، فوضعوا حجارة كبيرة وألقوا بأنفسهم على الشريط، فنصح البوليس لهم أن يلزموا السَّكِينة ويخرجوا عن الشريط، فقبل الموجودون بمركزي مصطفي باشا وكرمزو وانصرفوا، أما الذين كانوا في محرم بك فأصروا وصمموا على البقاء فوق الشريط، فصوب عليهم البوليس خراطيم المطافي وفرق شملهم، ثم سارت القطارات بتمام النظام ولم يحصل التعرض إلا لعربة على خط كرموز، حيث أنزل العمال السواق، ولكن البوليس أرجعه إلى عمله، وكان أول من انشق عن العمال وتركوهم على الخطوط متشبكين مع البوليس وذهبوا إلى الشركة معتذرين الأرمن والأجانب في حين كانوا هم المحرضين على الإضراب ".

ولعل البعض إشار إلى دور الأجانب في الإضراب على أعتبارهم أكثر دراية وأكثر حرية في التعامل وهذا مادفع جريدة البصير أن توجه اتهامًا صريحًا إلى العمال الأرمن بأنهم المحركون للعمال المصريين من وراء ستار نظرًا لكثرتهم في الشركة، حتى شبه البعض شركة ترام الثغر بمستعمرة للأرمن، وهذا ما دفع المحافظة أن توجه نداء إلى العمال المصريين تحزرهم أن لا يكونوا آلة في تنفيذ أغراض غيرهم. " فليدع عمالنا الوطنيون هؤلاء الفوضويين وليحترموا النظام العام وليطالبوا بحقوقهم في دائرة القانون، ولا يغيب عنهم أن عمال الترام في القاهرة ما جنوا غير اضطرارهم إلى التنازل عن أجرة الأيام التي اعتصبوا فيها، هذا عدا تلك المعركة التي نشبت بينهم وبين رجال البوليس والتي يأسف كل إنسان لوقوعها، فليستفيد عمال الترام في الثغر من هذا الدرس وليكونوا في مطالبهم ضمن دائرة القانون معتدلين هادئين". [١٢٢] في تلك الظروف اجتمع مجلس إدارة جمعية الأرمن مرتين في الكنسية الأرمنية وقرر توزيع منشور على العمال الأرمن بالتزام الهدوء وعدم الإخلال بالأمن وتحذيرهم من عاقبة طيشهم الذي سيضطر الحكومة للتشدد معهم،

وأن الجمعية تبرأ من كل عامل يرتكب ما يخالف القانون [١٢٣]وتعليقًا على ذلك نشرت الأهالي مقالاً في ٨ مارس تحت عنوان "عمال الترام بالثغر" موجة حديثها إلى العمال الوطنين ألا ينقادوا لجماعة من المحرضين الأرمن والأوربيين، فهم أول من خزلوا وسخروا منهم وتركوهم مترامين وعادوا إلى الشركة مستغفرين عن ذنبهم معتذرين، فلا يكونون آلة في أيدي غيرهم[١٢٤].

خرجت جميع القطارات من المخازن كسابق نظامها، وقد حضر من بقي من العمال صباح الأربعاء ٩ أغسطس إلى الشركة طبقًا لمنشورها، فأعادت قسمًا منهم إلى أعمالهم وأعادت الباقين بعد الظهر، وتوافد على الشركة كثير من الناس يطلبون العمل مكان المعتصمين فرفضتهم الشركة، وتوسط وكيل المحافظة ونائبي الحكمدار ومأمور الضبط لدي الشركة في قبول جميع العمال المضربين ومن بينهم الخمسة زعماء الذين حرضوا على الاعتصاب، فقبل المدير إعادة جميع العمال ورفض قبول الزعماء[١٢٥]. وهكذا اعتبر الإضراب منتهيًا

وفي ٤ سبتمبر عقد اجتماع في المحافظة بين مندوبي العمال ومندوبي الشركة أسفر عن الاتفاق التالي:

- تخفيض ساعات العمل من ١٠ إلى ٩ في اليوم في المدينة، ومن ١١إلى ٨ في ضواحيها
- يعطي العامل إجازة يوم كامل في كل ١٥ يومًا تحسب له في هذا اليوم نصف أجرته.
- تعيد الشركة جميع العمال المرفوتين بسبب الاعتصاب إلى الخدمة.
- إذا رفتت الشركة عاملاً بالاستغناء تدفع له مكافأة مالية بمعدل أجرته في نصف شهر عن كل سنة قضاها في الخدمة.
- لا تعارض الشركة في تأليف العمال نقابة لهم.

- تعطي الشركة كل عامل كبوتا للشتاء مجانًا.

ومن الواضح أن هذه الاتفاقية تفوق بكثير ما أحرزه عمال القاهرة في ظل "إعلان ٢٥ يوليو"[١٢٦]. ورأت المقطم من آلافضل للشركة ألا تحرم العمال من التمتع بما سلمت به من مطالب حتى لا ينجح المحرضون من حمل العمال السذج على الإضراب وهذا هو الإنصاف وفيه مصلحتها ومصلحة العمال[١٢٧].

إضرابا القاهرة والإسكندرية بين التأييد والمعارضة

أولاً- سلطة الاحتلال وإضراب عمال الترام:

إذا كانت الأحوال الاقتصادية وظروف العمل الصعبة قد دفعتا عمال الترام إلى الإضراب، فلابد من الاعتراف بأن خضوع مصر للاستعمار البريطاني كان السبب الأساسي في تدهور الأحوال مما أعطي للإضراب معنى سياسي تمثل في نضال العمال في وجه المحتل[١٢٨]. ولم يكن يروق لإنجلترا أن يجتمع آلاف العمال المصريين ولا يسرها مطلقًا أن تتكرر في مصر حوادث الاتحاد في سبيل الدفاع عن الحقوق والمطالبة برفع المظالم لأن تكرارها يحرك العواطف ويحيي في الشعب فكرة المطالبة برحيل الاحتلال، كما خشيت من إثارة هذه العواطف التي تحدثها عمالة أغلبيتها الساحقة من المصريين، فقد تتسع فينفلت الزمام منها[١٢٩] وبالتالي تدخلت للقضاء على ثمار تلك الحركة ووأدها في مهدها [١٣٠]. ولقد أعلنتها صراحة جريدة المحروسة في مقال نشرته في ١٣ أغسطس ١٩١١م بعنوان "ماذا تخبئ الأيام" حين ذكرت أن تعليمات صدرت إلى الإدارة البريطانية في مصر بمساندة الشركات على حساب العمال حتى لا تنتشر الأفكار بين العمال، وأن الإضراب ما هو إلا صورة من صور اليقظة القومية والنهضة المصرية[١٣١] وظهر ذلك جليًا في ضغط القنصلية البلجيكية بالقاهرة على السلطات البريطانية لتساند الشركة بشكل كامل [١٣٢].

لم تجد سلطة الاحتلال وسيلة أفضل للقضاء على الإضراب سوي إطلاق ألسنة النقد وتشوية صورة هذا العمل النضالي عن طريق مجموعة من الصحف الناطقة بلسانه. ولقد جاءت المقطم في صدارة هذه الصحف التي اعتبرت فكرة الإضراب آفة غربية غريبة عن المجتمع المصري، فالمعروف دائمًا عن المصري الطاعة العمياء[١٣٣]، كما راحت في ٧ أغسطس ١٩١١ تهدد عمال الإسكندرية من الإضراب وأنهم لن يجنوا منه سوى الخسارة والخراب كما حدث لعمال ترام القاهرة [١٣٤]. كما سلكت كلٌّ من جريدة الوطن وجريدة مصر نفس النهج بالطعن في الإضراب والقائمين عليه وشككت في وطنيتهم. وهكذا نشرت "الوطن" مقالاً بعنوان "لا تحجب شمس الحق" قائلة إن العمال مغالين في مطالبهم وأن نتائج الإضراب تعود عليهم بالخسارة وأن الصحف التي كانت تتعاطف معهم أدركت الحقيقة وأصبحت ترى نفس النهج الذي تفردت به[١٣٥].

بالإضافة لما سبق لجأت سلطة الاحتلال إلى وسيلة خبيثة أخرى بصبغ هذه الحركة بصبغة طائفية لضرب الوحدة الوطنية، وتولت جريدة الوطن ومصر هذه المهمة في نفس السنة التي تعرضت فيها مصر لرياح عاتية كادت أن تعصف بمصر كلها، ممثلة في عقد المؤتمر القبطي والمؤتمر المصري[١٣٦]. وحينما كانت المعارك الصحفية على أشدها لم تجد جريدة الوطن ومصر حرجًا في إشعال الفتنة واصفة الحزب الوطني بالإسلامي المتعصب وأنه أساس خراب ودمار البلاد، وكتبت عنه "الأمل أن هؤلاء العمال لا تؤثر عليهم الوطنية الكاذبة والحرية الكاذبة التي يدعيها رجال الحزب الوطني وهدفه الأساسي خلق المتاعب للحكومة [١٣٧].

وبطبيعة الحال فطن عمال الترام المصريون لهذه المكيدة ونفوا هذه الصبغة الطائفية، وجاء على لسان العامل القبطي ميخائيل زكي العامل بشركة ترام القاهرة التي نشرتها جريدة اللواء في٣٠ يوليو الذي وصف وحدة الطبقة العاملة بأنها وحدة لا تفرق بين

العامل القبطي وزميله المسلم... كما أن الوحدة الوطنية المصرية وحدة وطنية تجمع المسلمين والمسيحيين على السواء(١٣٨).

ثانيًا- الحكومة المصرية والإضراب:

انقسمت الآراء حول موقف الحكومة حيال أزمة إضراب عمال ترام القاهرة والإسكندرية لفريقين متعارضين. فهناك من أيد موقف الحكومة وبرأها من أي تقصير ولوم، في حين نجد الفريق الثاني المعارض الذي يعتبرها سببًا لهذه الأزمة ومفرطة في حق عمالها وشعبها. ويمكن تناول آراء الفريقين بالتفصيل على النحو التالي:

يري الفريق الأول أن الحكومة دائمًا وأبدًا في مرمي سهام النقد لدرجة أصبح في مصر الرجل وطنيًّا مادام يقف ضد الحكومة، وأن هذا فهمًا خاطئًا ففي إضراب عمال الترام وقفت الحكومة منه موقف حكومة تعرف واجبها وتحترم لكل ذي حق حقه. ولقد دافع عن هذا الرأي عبد القادر حمزة في جريدة الأهالي في عددها الصادر في ٦ أغسطس١٩١١م، حيث أوضح إن الحكومة دخلت بين العمال والشركة وحاولت ما أمكنها أن توفق بين الفريقين، ثم عجزت عن التوفيق وأضرب العمال عن العمل، فوقفت موقف الحيدة من جانب ورعت حرية المضربين من جانب آخر، ثم سهرت على الأمن العام، حتى إذا أعلنت الشركة أن عندها غير المضربين عمالاً ودعتها حمايتها الواجبة لكل فرد ولكل عمل لبت دعوتها وقامت تنصح العمال وتحذرهم كي يبعدوا عن مخازن الشركة بالحسنى، فلما لم يفد نصح ولا تحذير أخذت تهدم بيدها سرادقهم، فغضبوا واعتدوا فقابلت العدوان بالمثل أو أشد وكانت تلك المعركة التي لم تسل فيها دماء العمال حتى سبقتها دماء الجنود. ونحن لا ننكر أن من حق العمال أن يضربوا، ولكن هنالك حقًا آخر هو حق الشركة في العمل وحق الجمهور في الانتفاع بعملها، وهما حقان يجب على كل حكومة أن تحميهما. بقيت الحكومة لا تحرك ساكنا ولا تتعرض لشيء بين الشركة والعمال ما بقيت الشركة عاجزة عن استئناف العمل، أما وقد جاءتها الشركة بعد ذلك

تخبرها بقدرتها على استئناف العمل بعضه أو كله وتدعوها إلى حمايتها فقد وجب أن تعمل، وكان مما عملته أن دعت زعماء العمال وقالت لهم بأن الشركة ترضى كل مطالبهم إلا واحدًا لا تستطيع الآن أن ترضاه لأنه من حق مجلس إداراتها في بروكسل وسوف تفاوضه فيه، ثم بأنها تعد لهم أيام اعتصابهم أيام عمل، ثم أنذرتهم بأن الشركة على كل حال مستأنفة بعض عملها، فإن لم يعدلوا عن الاعتصام فليتركوا لهم حرية العمل، فلما أصروا على الاعتصام قامت تؤدي واجب حماية العمل ففتحت مخازن شبرا بلا اعتداء ولا عدوان ثم ذهبت تفتح مخازن العباسية فكررت التحذير فلم ينجح، فشرعت تحل القضبان فقوبلت بالعدوان فردته بأشد منه وحمت القطارات التي سيرتها الشركة. ماذا في كل ذلك مما يستوجب اللوم، إنما اللوم على العمال الذين يحق أن يقل أنهم شوهوا قضيتهم وأفسدوا كل ما أظهروه من الحزم والسكينة بقلة رويتهم وعدوانهم على ما ليس من حقهم في الساعة الأخيرة[١٣٩].

لقد وجه البعض اللوم إلى الحكومة أنها كان عليها قبل أن تحمي حق الشركة في العمل أن تستوثق من كفاءة العمال الجدد وعددهم، كلا ليس على الحكومة كهذا إذ الشركة هي وحدها المسئولة عن نتائج عملها وليس الحكومة أن تتداخل تداخلاً كهذا إلا إذا ثبت بالفعل أن الشركة عاجزة عن القيام بعملها على الوجه النافع، بعد أن يثبت ذلك لا قبله يحق لها أن تتداخل وتمنع الضرر باسم الجمهور ورعاية المنفعة العامة، وأخيرًا فإنني لست مع الذين يلومون الحكومة على مسلكها في هذا الاعتصاب[١٤٠].

وفي مقال آخر بنفس الجريدة –الأهالي– حمل عنوان "اعتصاب...اعتصاب" كتب صاحب المقال"أن الحكومة فعلت ما يجب عليها وستتخذ ما هو أشد لقمع فتنة الاعتصاب وحماية الطرق والمنقولات" [١٤١].

وفي نفس السياق نشرت الجريدة في أول أغسطس ١٩١١م مقالاً بعنوان "حرية الشغل والعمل" قالت فيه: "يجب أن تكون حرية الشغل والعمل مقدسة في جميع البلدن

ولا تستطيع الحكومة أو شركة أن تجبرا أحدًا على العمل من غير أن تمس الحرية الشخصية وتهدم حقًّا مقررًا من الحقوق الطبيعية للإنسان. فإذا كان عمال أحد المصانع أو إحدى الشركات لا يريدون أن يقبلوا شروط أصحاب المال وجب أن تحترم إرادتهم ولكن يقف هذا الحق في حالة التعدي على حقوق غيرهم، فكما أنه لا يجوز لأحد أن يجبرهم على الشغل كذلك لا يجوز لهم أن يمنعوا أحد عن الشغل. والحكومة التي يجب عليها أن لا تمس أحدًا من العمال وقت الاعتصام السلمي يتحتم عليها إذا اعتدوا أن تعمد إلى مقاومتهم بالقوة(١٤٢). وكتبت أيضًا "أما البوليس في هذا الاعتصاب فقد ظهر بمظهر العادل المنصف فلم يتمسك بالأشياء البسيطة التي حدثت من بعض العمال ولم يحتك بهم كما حدث في اعتصام سنة ١٩٠٨ بل قام بالواجب عليه بصفته بوليسًا معينًا لحفظ النظام والمحافظة على الأمن العام خير قيام وتصرف في المسألة بحكمة وروية يستحق عليها الشكر(١٤٣).

كما أشادت "الأهالي " في إضراب الإسكندرية بسلوك رجال البوليس قائلة: "كلمتنا في هذا الاعتصاب هي الثناء على رجال بوليس الثغر الذين تمكنوا بحسن تدبيرهم من المحافظة على النظام دون التجاء إلى القسوة والعنف"(١٤٤).

كما نشرت جريدة "البورص إجبشيان" حديثًا مع القائم مقام الخديو نقلته جريدة الأهالي. فبعد تبادل التحية مع أنطون أرقش محامي العمال والذي أجرى معه الحديث، استهل حديثه بالقول "لتسمح لي أن أتلقى منكم بصفتكم رئيس الحكومة الأعلي معلومات صريحة بشأن ما فعلت الحكومة حيال مسألة اعتصاب عمال الترام في الإسكندرية لأن هذه المسألة أحدثت تأثيرًا في الرأي العام، فبعض الناس ينتقدون على الحكومة أنها لم تتداخل في الأمر ولم تستخدم سلطتها في إزالة الخلاف، وبعضهم يلومونها لأنها لم تستخدم نفوذها لدى الشركة استخدامًا كافيًا لحصول المعتصبين على مطالبهم العادلة". فأجابني الباشا قائلاً:"إن هذا خطأ محض، فإني بمجرد وقوفي على مطالب

المعتصبين درستها درسًا دقيقًا ثم دعوت في الحال رجال الحكومة المحلية إلى التداخل بين المعتصبين والشركة وحل الخلاف بينهما على قاعدة حفظ مصالح الفريقين. وقد كلل تداخلهم بالنجاح لأن مندوبي المعتصبين خرجوا من الاجتماع الذي عقد في دار المحافظة راضين متفقين بل إنهم صفقوا ابتهاجًا بالنتائج التي حصلوا عليها، فإذا كان قد حدث بعد ذلك تغيير مفاجئ في الأفكار فسببه يرجع إلى ما اتخذه بعض زعمائهم من التدابير الموجبة للأسف وذلك لأن هؤلاء الزعماء كانوا يريدون أحداث الهياج بأية وسيلة"(١٤٥).

دخلت جريدة الوطن في نفس المضمار تظهر بشكل المدافع عن الحكومة المصرية ومحذرة من مكائد الحزب الوطني التي يهدف إلى خلق القلاقل للحكومة فنجدها تعلن أسفها باتهام الحزب الوطني للحكومة المصرية استخدامها الاستبداد والقسوة حيال العمال ووصفتها بالعديد من الصفات التي تحمل معنى الشراسة والغلظة مع أن الحكومة أعلنت في بلاغها الرسمي تفسير ما قامت به حفاظًا على حرية العمل، فمن واجب الحكومة إذن أن تحافظ على كرامتها لأنه لا يجوز لصحافي الحزب الوطني أن يعرضها للاحتقار دون أن يلقي القصاص العادل،.فبدلاً من أن يلوموا الحكومة يلوموا أنفسهم فلولا تحرضيهم الأعمي وإفهامهم أن الشركة أحوج إليهم منهم إليها لما أصروا على الإضراب، بل لو ظهر محامي الحزب يوم واقعة العباسية ونصح لهم بالإقلاع عن مقاومة الحكومة لما حدث شيء مما تقدم ولكنهم قد رجموا البوليس بالحجارة وتعدوا على رجال الشركة وأطلقوا الرصاص فعدموا كل شفقة من الحكومة المضطرة للمحافظة على حرية العمل والعامل(١٤٦).

قدمت جريدة المقطم رسالة غير مباشرة تبرر فيها مسلك الحكومة عن طريق سرد أخبار الإضراب في العالم وتصرف الحكومات الأخرى حيال هذا الإضراب حتى يصل للناس أن الحكومة المصرية أكثر حكمة ورحمة وعطف على شعبها. ومن ذلك أنها ضربت مثلاً بالحكومة الفرنسية التي اعتبرت الإضراب فيه خراب البلاد وهلاك العباد، فما كان

منها إلا أن استعانت بقانون الخدمة العسكرية وأمرت العمال المضربين عن العمل أن ينضموا إلى الجيش الاحتياطي وتوعدت من يتخلف منهم بالعقاب الشديد(١٤٧). أما انجلترا أعظم الحكومات الدستورية – علي حد قول الأهالي– فاستخدمت أقصى درجة العنف للتصدي لعمال مناجم الفحم(١٤٨). أما ألمانيا فعمدت إلى أخذ تعهد كتابي من جميع مستخدميها وعمالها بأن إدخال الصحف الاشتراكية والمساعدة على حدوث المظاهرات الاشتراكية في أماكن العمل لا يكون العقاب عليها إلا بالطرد من أعمال المصلحة (١٤٩).

وتأييدًا لما سبق ساقت جريدة الوطن العديد من المقالات المنشورة في الجرائد العربية والأجنبية لتؤكد مساندة الحكومة المصرية، ومنها قول الأهرام "أن ناظر الداخلية أذكي من أن يتوسط لدى الشركة في إعطاء العمال وقت الاستغناء عن مطلب المكافأة الشهرية على كل سنة خدمة فالحكومة نفسها بكرمها واتساع ثروتها لا تكافئ العاملين بها سوى نصف شهر عن كل سنة يمضونها في خدمتها وعلى شرط ألا يتجاور مجموع هذه المكافأة راتبهم في سنة وألا ينالها إلا الذين يستغني عنهم لعاهة أو لكبر سنهم، ولا يعقل أن يطالب الشركة بما لا تفعله حكومتة". كما نقلت قول جريدة الأخبار بأن "أهم مطلب لعمال الترام هو إعطاؤهم راتب شهر مكافأة عن كل سنة يقضونها في الخدمة متي أرادوا الانفصال من العمل وهو مطلب يراه بعضهم لأول وهلة صحيحيًا ولكن الذي يغلب العدل على عاطفة الشفقة يرى أن الشركة لا تلام إذا لم تجب العمال إلى ما يرغبونه لأسباب عدة منها:

أولاً: أن الحكومات والشركات ودوائر الأعمال الكبرى لاتعطي عملاءها مكافأة إلا مما يوفرونه في صناديق تعاونهم.

ثانيًا: أنه مضى على كثيرين من عمالها في الخدمة ١٠ سنوات وعلى بعضهم ١٥ سنة فلو أنها أجابت الطلب لزمها أن تصرف إليهم مبلغًا لا يستهان به.

ثالثًا: أن مبالغ التأمين التي تأخذها من العمال حق من حقوقها ليس للعامل أن يسألها عن الفائدة التي تحصلها منه. ونتيجة لما ذكر كان رفض مدير الشركة لمطالب العمال"[١٥٠].

وعلى عكس مما سبق جاء الفريق الثاني فعارض وهاجم موقف الحكومة. ظهر ذلك واضحاً في العديد من المقالات الصحفية التي دارت في فلك منح الحكومة المصرية امتياز هذا المشروع لشركة أجنبية دون مراعاة حقوق العمال وتحصينهم في حالة تجني الشركة عليهم مرورًا بالتحيز الشديد للشركة واستخدام أقصى دراجات العنف في التصدي للإضراب مع عدم توافر قانون أو تشريع يحمي العمال.

ومن الصحف التي عارضت موقف الحكومة المصرية جاءت جريدة اللواء في الصدارة، حيث نشرت في ٢ أغسطس ١٩١١م فتحت عنوان "مضخات المطافئ والاعتصاب" مستنكرة العمل العدائي غير القانوني تجاه عمال الترام[١٥١]. وفي٣ أغسطس ١٩١١م كانت عناوينها "هجوم البوليس على المعتصمين وعلى الناس بالبنادق والحراب والسيوف والعصي– جريحًا من العمالمن البوليس". وتحت عنوان "المدير المضحك " كتبت "إن وكيل مدير الشركة كان يضحك أمس حينما رأى دماء عماله تسيل أمامه. كما نددت بالمنشور الذي أصدرته الحكومة ووصفته بأنه دفاع عن الشركة[١٥٢]. وفي ٥ أغسطس ١٩١١ نشرت تفاصيل حادثة العباسية فقالت "إن مذبحة العباسية وهجوم البوليس على الشعب الآمن الذي لا دخل له في الاعتصام في باب الحديد والعتبة الخضراء، كما فصله اللواء سيكون له شأن في تاريخ صلات البوليس بالشعب، لأن الشعب أصبح يكره البوليس لهذه الأفاعيل بعد أن كان يظن أنه حاميه وحارسه. فالحكومة جنت على نفسها هذه الحادثة ولم تجن على الشعب وحده والمعتصمين وحدهم"[١٥٣].

لم يتوقف الأمر على اللواء، حيث أوردت المؤيد في ٦ أغسطس١٩١١م تحت عنوان "الكلمة الحق بعد الاعتصام" أن نمو الأمة الاجتماعي "يستلزم أن لا تقف الامتيازات عقبة كؤد تجبر الحكومة المصرية على الخضوع لتعنت وكيل الشركة أو أصحاب رأس المال وأن تسير جنودها لإرغام العمال على العمل بدعوى المحافظة على ممتلكاتها من التلف أو عدم التعرض لحرية التجارة"(١٥٤). وكتب محمد بك أبو شادي المحامي مقالاً في ٦ أغسطس ١٩١١م بعنوان "ما عساني أكتب" قال فيه: "إني ألوم الأمة وألوم الحكومة، ألوم الحكومة لأنها قامت في بادئ بحماية العمال ولكن سرعان ما رأيناها تنقلب وتقابل الحماية بالتعذيب، وألومها كذلك لأن رجالها استعملوا العسف الشديد، وقد أجمعت الصحف حتى الاحتلالية منها بأن العساكر كانوا يستعملون الانتقام أكثر من تأدية الوظيفة"(١٥٥). بالإضافة إلى ما سبق عددت الجريدة في ٥ أغسطس عدة بنود توضح تقصير الحكومة وتعدي الشركة على عمالها وهي على النحو التالي:

أولاً: أنه لا يوجد لدى الحكومة رقيب يراقب الشركة ويحاسبها على أعمالها وعلى كيفية سيرها مع الجمهور، فأول واجب على الحكومة أن تعين مندوبًا لمراقبة الشركة.

ثانيًا: أن العمال مطلوب منهم دفع ضمانة نقدية في صندوق الشركة وهي ضمانة تبلغ ٢٥ ألف جنيه فمن صرح للشركة بأخذ الضمانة المالية وأخذ الفوائد عليها؟.

ثالثًا: أن الحكومة لا تراقب الشركة في تحديد أسعار ملابس العمال.

رابعًا: أن الشركة تقطع من رواتب العمال ما شاءت بحجة المخالفة (١٥٦).

وفي نفس السياق كتب أحمد توفيق المحامي مقالاً بعنوان "اعتصاب عمال الترموای" وجه النقد اللاذع للحكومة المصرية فقال "إن المسئولية ليست واقعة على الحكومة من جراء هذا الحادث فحسب وإنما هي أيضا من إهمالها في الزمن السابق والحاضر والمستقبل، إذا هي استمرت في طريقها ولم يكن هذا الحادث دافعًا لها على وضع تشريع خاص بالعمل والشركات كما هو الشأن في البلاد الأخرى"(١٥٧). أما جريدة

الأهالي فتعجبت قائلة إن البلاد التي شركاتها كلها وطنية رأت ضرورة وضع قانون يحمي العمال، فهل نفعله نحن وكل الشركات الموجودة في مصر أجنبية تنهب خيرات البلاد[١٥٨]. في الوقت نفسه رأت جريدة المحروسة أنه من الواجب على الحكومة، إذا كانت تريد خيرًا لشعبها، أن تأخذ بأيدي هؤلاء العمال الذين يعتقد كل منصف أنهم مغبونون من جانب ما تربحه الشركة من المكاسب الطائلة، تلك المكاسب التي تذهب إلى جيوب المساهمين في الخارج لا تستفيد منها البلاد، وعلي رجال الداخلية وفي مقدمتهم محمد سعيد باشا نقول لهم لقد رأيتم أن العمال طرقوا كل باب وجنحوا إلى التعقل ولم يعتدوا في بادئ الأمر على الشركة، فليس من العدل ولا ومن الرحمة أن يعاملوا بتلك القسوة التي عاملهم بها المستر "منسفيلد" حينما كان حكمدار العاصمة، ليس من الصواب أن يعاملوا بتلك الفظاعة فيدهموا بالخيول ويسحبوا بالحبال ويرشوا بالمياه ويضربوا بالعصي إرضاء للشركة، فهم بالطبع لا يستحقون ما حدث لهم"[١٥٩].

أضافت جريدة الاتحاد المصري لم يكن من شأن رجال البوليس فتح أبواب المخازن عنوة لإخراج العربات منها، بل كان يجب عليهم الانتظار والمحافظة على النظام وتأديب وضبط كل من يعتدي عليه. فلابد للحكومة أن تسن قوانيين اجتماعية تضمن حقوق فئات العمال وتصونهم من طمع أصحاب المال منعًا لتكرار هذه الحوادث مرة ثانية[١٦٠].فالحكومة مجاملة لشركة الترام فعند تأسيسها كان ثمن التذكرة الواحدة ٤ مليمات ثم وافقت الحكومة على جعله ٥ مليمات بدلاً من أربعة بدون سبب ولا مقابل جدي، على أن زيادة مليم واحد في كل تذكرة عبارة عن خمس مجموع إيراد الشركة وهو مبلغ عظيم كان يكفي وحده لإجابة أضعاف ما يطالب به العمال اليوم[١٦١].

كما كتب توفيق عزوز على صدر جريدة "الممتاز" قائلاً "الحكومة تعد مقصرة تقصيرًا عظيمًا في القيام بواجباتها نحو العمال والدفاع عن حقوقهم وإلزام رجال المال بالعمل على راحتهم وإجابة مطالبهم العادلة، فشركة الترام أصبحت من أغنى الشركات

في مصر على أكتاف هؤلاء العمال المساكين فهم يشتغلون ليلاً ونهارًا وهي تملأ خزائنها من عرق جبينهم وثمرة تعبهم وسهرهم، ومع ذلك كله تضن عليهم بزيادة أجورهم وتقليل ساعات العمل وضمانة مستقبلهم وهي مطالب حقة تقوم بها كل شركة نحو عمالها في البلاد المتمدنة فهل يعد حلالاً في تلك البلاد وحرمًا في بلادنا. على أن الحكومة المصرية في وسعها أن تتدخل في الأمر وتعمل على إنصاف العمال إذا شاءت لأنها هي التي أعطت الشركة امتيازات كبيرة واشترطت عليها اشتراطات كثيرة لم تقم الشركة بواحدة منها والحكومة في البلاد تعد وصية على الشعب، فمن أقدس واجباتها الإشراف عليهم والعمل على إنصافهم والاهتمام بكل شكوى تقدم منهم. ومما زاد الطين بلة أنه لما انتهى الاعتصام وتعهدت الشركة للحكومة بعودة العمال إلى أعمالهم خالفت هذا العهد وتعمدت رفت ٢٢ شخصًا من هؤلاء العمال بدعوى أنهم من زعماء الاعتصام فأصبحوا في حالة يرثى لها وبعضهم قضى في خدمة الشركة نحو ٥ و٦ سنوات ولا ذنب لهم غير أنهم قاموا للمطالبة بحقوقهم[١٦٢].

في الوقت نفسه رأى حسين شفيق المصري أن الحكومة كان في وسعها على الأقل أن تلتزم الحياد أثناء الصراع بين العمال وشركة الترام، ولكن كانت في صف الشركة على حساب العمال والجمهور، ورأينا الدماء تسيل في العباسية إرضاء لمطامع الشركة ولم تسطع إجبار الشركة على إعادة العمال المرفوتين منها، خاصة بعد أن حكمت محكمة الأزبكية ببراءة العمال المتهمين بالاعتداء على رجال الضبط في الإضراب وأخلت سبيلهم[١٦٣]. أما "سيد علي" فنقل عن أحد عمال الترام قائلاً "سمعت عاملاً يحادث زميلا له مستاء من العودة بدون المطلب السابع ويقول (كيف لا نعود وقد صارت الحكومة خصمًا لنا بما لديها من حول وطول، وإذا قدرنا على مقاومة الشركة فمن المستحيل أن نقدر على مخالفة الحكومة وإن فعلنا عدونا عصاة مشاغبين وما نحن إلا طلاب حقوق

مسالمين) سمعت هذا الحديث من العامل فأدركت أن اليأس من النجاح التام تسرب إلى نفوس العمال إلا من السيوف التي شهرها الجنود في وجوههم على غرة منهم"[١٦٤].

ثالثًا: رياح الاشتراكية والإضراب

اتفقت الآراء حول وصول الأفكار الاشتراكية إلى مصر وكانت إحدى مظاهرها إضرابات العمال، ومنها إضراب الترام. من هنا كتب يوسف البستاني مقالاً بعنوان "عدوي الأفكار" قال فيه: "تسري عدوى الأفكار والآراء كما تسري عدوى العلل من فرد إلى فرد ومن بلد إلى بلد، وإذا فكرنا في اعتصام عمال الترام في العاصمة، ثم قيام زملائهم اليوم بالإسكندرية بإعلان اعتصام جديد، حكمنا مع الاعتقاد التام بأن ما جرى هو نتيجة من تلك الرياح الاشتراكية التي تجوب المعمورة بلدًا بلدًا"[١٦٥].

وبالتالي كان الإضراب حدثًا جديدًا في حياة العمال المصريين، كما كان مفاجأة للرأي العام والصحافة، واختلفت وجهات النظر بين مؤيد للفكر الاشتراكي ممن أيدوا فكرة الإضراب، وبين اتجاه معارض لهذا الفكر ممن اعتبروا تسرب فكرة الإضراب خطرًا يهدد البلاد.

أما الفريق المعارض فاعتبر الإضراب "بدعة أوربية" أو"داء" جديدًا جلبه الغرب إلى الشرق، واختار مصر منبتًا خصبًا لجرائمه تنمو في تربتها الطيبة وتنتشر في هوائها المعتدل... ذلك الداء هو إضراب العمال، فإنه مبدأ الفوضى وأول مراتبها"[١٦٦]، واتهمت الأهرام (١٩٠٢) العمال المصريين بأنهم يقلدون العمال الأوربيين تقليدًا أعمى فاسد ومضر بهم[١٦٧]. وفي نفس السياق قالت الجريدة "يأتينا من البرق كل يوم من أنباء المعارك الدموية القائمة بين العمال المضربين وجنود الدولة فتقدم صورة مزعجة لخطر محدق وخراب عاجل يهدد الأمم الكبرى ذات النفوذ والسلطان في عظمتها وقوتها بل يهددها في حياتها ووجودها"[١٦٨]. ومما زاد من مخاوف الفريق المعادي للفكر الاشتراكي

خشية ما يترتب على الإضراب من ظهور بعض الجمعيات الاشتراكية ونشر منشورات بهذا الاسم، فالمصريون لم يكونوا يسمعون أو يعرفون أن في العاصمة المصرية جمعيات اشتراكية(*) تشبه تلك الجمعيات التي انتشرت في طول البلاد الأوربية وعرضها وأصبحت قوة كبيرة تحسب لها الحكومات حسابًا كبيرًا(١٦٩).

وعلى النقيض مما سبق اعتبر فريق آخر أن رياح الاشتراكية التي هبت على مصر تحمل الخير، وهذا ما كتبه صادق عنبر في جريدة اللواء قائلاً إن هذا الاعتصاب "خير درس لحكامنا، يوقفهم على تطور فكري المصري ويظهر لهم بثوبه الجديد، ثوب العليم بمصلحته، الحريص عليها، المتفاني في المطالبة بها". أما سلامة موسى فكتب مقالاً بتوقيع "اشتراكي" قال فيه "فإنجلترا وألمانيا أرقي أمم العالم اليوم لأنها أكثر الأمم لشتراكية"(١٧٠).

رابعًا: الحزب الوطني والإضراب

أبدى الحزب الوطني عطفًا شديدًا على الإضراب، ولم يكن عطفه وليد الصدفة بل كان جزءًا من مخطط وضعه منذ انتقلت رئاسته إلى محمد فريد، وكان هذا المخطط يرمي إلى تنظيم صفوف الطبقة الدينا من أبناء الشعب ممثلة في الفلاحين والعمال لتكون ركيزة إلى جانب المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى(١٧١)، فكانت إحدى المكونات الرئيسية لاستراتيجية الحزب تنمية الوعي لدي العمال. ولقد أيدت اللواء– إضراب عمال الترام ١٩٠٨م واتخذت خطوة ملموسة أكثر من ذلك حين قام أفراد من الحزب بتأسيس "مدارس الشعب الليلية"(*) التي كانت بمثابة الوسيلة الفعالة التي ربي بها الحزب المناضلين من الطبقة الوسطى(١٧٢).

ظهر تعاطف الحزب الوطني في الخطاب الموجه إلى أعضائه بعد إضراب عمال الترام في القاهرة حيث كتبت اللواء: "إن قضيتكم هذه ليست قضية عمال التراموای فقط بل قضية جميع العمال في مصر، فلتكن مجزرة العنابر(*) قديمًا ومجزرة العباسية حديثا

عبرة لكم، واجتمعوا وأكثروا من الاختلاط والاتحاد بالعمال الأوربيين زملائكم وأنشئوا النقابات وجودوا عليها بالأموال واتركوا فيها على الدوام رأس مال عظيم ينفعكم حين الحاجة"[١٧٣].

أما جريدة الوطن فتولت سرد العديد من المواقف والأدلة لتثبت للرأي العام تورط الحزب الوطني – على حد قولها– في إضراب عمال الترام[١٧٤] ونشرت مقالة بعنوان "مأساة عمال الترموای... مضحكات الحزب الوطني" قائلة "إن هناك نقطة جوهرية واحدة في إضراب عمال الترام في القاهرة والإسكندرية لابد من تحذير العمال من زعماء الحزب الوطني لأن هؤلاء لا يهمهم إلا إيجاد الهياج والشغب"[١٧٥]. ولقد أوضحت"الوطن" أن الحزب الوطني لا يستطيع أن ينكر علاقته بالإضراب، فهو المحرض والدليل على ذلك إعطائه ٢٥٠ جنيهًا ليحرضهم[١٧٦] فلم يكن غريبًا أن اعتبر مدير الشركة ذلك التحريض ذريعة وسلاحه الوحيد في حربه مع العمال[١٧٧]. وهنا ألقت جريدة الوطن على الحزب الوطني مسئولية الزج بالعمال إلى السجن حيث لقوا شر العقوبات ورفت العشرات منهم بعد أن ثبت للشركة أن هؤلاء العمال كانوا رسل الحزب الوطني في الإضراب[١٧٨]. وأضافت "يكفي لنا أن نقتبس فقرة صغيرة جاءت على لسان جريدة العلم باسم الحزب الوطني جاء فيها "إذا كنا قد نجحنا في إقناع العمال بأن لا يجعلوا الاعتصام أول عمل يلجأون إليه والأمل أن المسيو لانكير يتساهل في إجابة المطالب المعقولة التي يطلبها" واعتبرت الوطن هذه الفقرة اعترافًا من الحزب الوطني بأنه المحرك لإضراب العمال[١٧٩].

وفي موضع آخر أضافت أن الذين جرحوا في مذبحة العباسية – على حد قول الحزب– جميعهم من المسلمين ولم يوجد بينهم قبطي واحد مع أن أكثر من نصف العمال من الأقباط[١٨٠]. ولقد كان هدف الوطن من هذا تأكيد صفة التعصب الديني عند الحزب الحزب الوطني. وأخيرًا أظهرت الوطن سعادتها حيال رجوع جريدة الأهالي إلى هداها –

علي حد قولها– من حادثة إضراب عمال الترام وتأييدها ما ذكرته من أن إضراب العمال لم يكن إلا بفعل أصحاب الدسائس والأحقاد[١٨١]– هذا اللقب الذي أطلقته جريدة الأهالي على الحزب الوطني –فليس من الواجب أن نبث في صدور العمال مبدأ كمبدأ الإضراب عن العمل، فلا يجنون منه غير الخسارة ولا تجني البلاد من غير الاضطراب والشغب...فحبذا لو ظلت جريدة الأهالي عن هذه الخطة الرشيدة"[١٨٢].

لم يتوقف الأمر على جريدة الوطن، حيث قامت "جريدة مصر" بتأكيد علاقة الحزب بإضراب عمال الترام حين قالت: "دخلت مسألة الترام في طور سياسي بتطوع وكيل الحزب الوطني للنيابة عنهم لأن الشركة تعتقد أن الحزب الوطني هو الذي يثير خواطر أولئك العمال؛ ولذلك رفضت إجابة أي مطلب من مطالبهم وقد ذهب قنصل البلجيك إلى الإسكندرية ليقابل رئيس النظار ويظهر سوء تداخل الحزب الوطني لأن الشركة البلجيكية من شأن القنصل المحافظة على مصالحها[١٨٣].

أما جريدة المقطم فعبرت عن موقفها بوضوح وطرحت سؤالها للجميع قائلة إلى متي سيظل الحزب الوطني في تحريضه لعمال الترام[١٨٤] كما أنكرت على الحزب اهتمامه بالعمال أو الخوف على مصلحته وكل ما فعله لأغراض سياسية فقط وخلق مشاكل للحكومة بدليل أنها قالت "هذا الاعتصاب لعمال الترام كان حديث الناس والصحف بضعة أيام ثم فض بقبول الشركة بعض مطالب العمال ورفضها البعض الآخر فسدل على الرواية كلها وربما انقضى عامان أو أكثر وليس من يهتم مقدار ذرة ليرى ما إذا كان العمال قد أنصفوا حقيقة أو هم لا يزالون مغبونين كما كانوا من قبل الإضراب"[١٨٥].

خامسًا: الرأي العام والإضراب

رغم المميزات الكبيرة التي تميز بها الترام كوسيلة من وسائل النقل الرئيسة التي كانت تستخدمها الأغلبية الساحقة من الشعب المصري، إلا أنه تجمعت العديد من

الأسباب التي تفسر سخط المجتمع القاهري على الشركة وتعاطفها الشديد مع العمال ومد يد المساعدة إليهم. وإذا كانت شكاوي العمال قد تعددت، فإن شكاوي السكان كانت عديدة أيضًا. وفي محاضرة ألقاها المحامي "أميل بولاد" في ١٨ نوفمبر ١٩١٠م بالجمعية الخديوية للاقتصاد السياسي ونشرت بمجلة مصر العصرية في يناير ١٩١١م، دارت المحاضرة حول تنظيم القاهرة وشكاوي الجمهور من أعمال شركة الترام، ومن الملاحظات التي جاءت فيها:

أولاً: شغلت شركة الترام أغلب الشوارع العمومية بخطوطها ووضعت فيها خطًّا مزدوجًا، فأصبحت قطاراتها محتلة للطرقات بحيث أنه يتعثر على العربات المرور في كثير منها. ولقد ضرب في ذلك مثالاً بشارع كلوت بك "وهو طريق عرضه لا يزيد عن ثمانية أمتار ونرى فيه الترام شاغلاً فيه خمسة أمتار من الثمانية، ألم يكن من الواجب على الشركة أن تقوم بتوسيع الشوارع الضيقة فلا تضع خطًا مزدوجًا إلا في الشوارع التي يزيد عرضها عن عشرة أمتار فتشغل هي خمسة أمتار وتترك الخمسة الأخرى للعربات والدواب"[١٨٦].

ثانيًا: احتلت شركة الترام مجري الخليج المصري بعد أن قبلت بردمه في سنة ١٨٩٧، وهي لم توسعه بل أبقته على حالته الأصلية من الضيق فإن عرضه لا يزيد في أغلب مواضعه عن ستة أمتار وتشغل عربات الترام خمسة منها؛ ولذلك ترى العربات تمر في بعض الجهات على مسافة عشرين سنتميتر من حيطان وأعمدة مجاورة وكثيرًا ما يذهب عمال الترام والركاب ضحايا خطر هذا القرب يتصادم بالأعمدة والحيطان المجاورة. وإذا راجعنا عقد الشركة والحكومة الخاص بالخليج في ٢٩ يناير١٨٩٧ نجد أن الحكومة فرضت على الشركة توسيع الشارع إلى عشرة أمتار على الأقل ليتسنى لها وضع خط مزدوج، ولكن الشركة أحجمت عن ذلك لما رأت فيه من

وجوب تعويض أرباب الأملاك المجاورة واحتلت الخليج ومنعت مرور العربات وأهملت تنظيفه وإنارته فأصبح مجمع للقمامة (١٨٧).

ثالثًا: أن عربات الترام ليست مناسبة لراحة الركاب ولا العمال فكثيرًا ما يحدث كوارث للركاب بالوقوع من العربات تحت العجلات وكذلك اصطدام العمال بحائط أو عمود في الشارع.

رابعًا: أن وجود السلم من الجانبين يجعل عددًا من الأولاد الطائشين وغيرهم ممن يطلبون الركوب بدون أجرة يتسلقون عربات الترام من الجهة اليسرى وينزلون في أثناء سير القطار أو تصادمهم القطارات الآتية من الجانب الآخر.

خامسًا: أن عربات الترام مملوءة بالقاذورات وخاصة في الدرجة الثانية حيث يركب الزبالون والصناع وغيرهم من أرباب الحرف ذوي الملابس الملوثة فيتركون آثارا ظاهرة على المقاعد فضلاً على الأتربة التي تغطي أرضية العربات وكان على الشركة الاهتمام بتنظيف العربات حماية للأهالي من الأمراض(١٨٨).

سادسًا: أن أجرة الترام باهظة بالنسبة لطبقات كثيرة من الأهالي، نعم إن المسافات بعيدة ولكن ذلك البعد هو سبب رواج أعمال الشركة فإن الركاب ما كانوا ليركبون الترام إذا كانت المسافات قريبة. أما كونها باهظة فذلك ظاهر بالنسبة للعمال الصغار وأرباب الحرف الصغرى ومستخدمي المصالح وغيرهم وجميع هؤلاء يضطرون لركوب الترام دفعتين وبعضهم يركب أربع دفعات وأكثر في اليوم الواحد؛ لذلك يمكننا أن نقدر متوسط ما تأخذه الشركة عن الفرد الواحد بمائة قرش صاغ شهريًّا وهي بلا شك ضريبة باهظة. إن الأجرة التي تدفع في الترام بأغلب مدن أوربا يعادل أربعة مليمات للدرجة الثانية وستة مليمات للدرجة الأولى.كان المتفق عليه بين الشركة والحكومة في عقد الامتياز أن تكون الأجرة للدرجة الثانية أربعة مليمات وللدرجة الأولى ثمانية مليمات، وجعلت الحكومة الحد

الأقصى المسموح للشركة في حالة الزيادة التدريجية تصل الأجرة إلى خمسة مليمات للدرجة الثانية وعشرة مليمات للدرجة الأولى[١٨٩]. ولقد جرت الشركة على التقدير الأول أسابيع قليلة عند بدايتها سنة ١٨٩٦ ثم رفعت الأجرة إلى الحد الأقصى ولم تبد لذلك سببًا غير كون العملة المصرية لا تساعد على تقاضي الأربعة والثمانية مليمات لأن أغلبها الخمسة والعشرة مليمات، فكان للشركة من تلك الزيادة في الأرباح قدرها ٢٠% مما كانت تناله في التقدير الأول. وإذا كان عذرها في التعديل وجيهًا فأقل ما كان هو أن تسهل للركاب توفير بعض المصروف بأن يوجد مثلاً اشتركات شهرية وشخصية مخفضة مثل اشتراكات رمل الإسكندرية أو السكك الحديدية أو هناك طريقة أخرى لمساعدة أرباب الحرف الضعيفة وصغار العمال الذين يضطرون للسكن في أطراف المدينة ويبكرون جدًا في الذهاب إلى مقر أعمالهم تلك الطريقة هي جعل أجرة جميع القطارات قبل الساعة السابعة مليمين بدلاً من خمسة في الدرجة الثانية وخمسة مليمات بدلاً من عشرة في الدرجة الأولى، فتكون هذه المعاملة وسيلة لحمل العمال على التبكير لأشغالهم بدلاً من تأخرهم وهذا ما يحدث في العديد من المدن الأوربية مثل روما فهناك قطار للعمال أجرة الراكب لا تزيد عن مليمين[١٩٠].

سابعًا: عدم الحيطة من العجلات كل يوم نسمع بسقوط بعض الأهالي أو الكمسارية تحت عجلات الترام ومرور العجلات على تلك الضحايا. فبعد أسبوع واحد من تشغيل الترام صدم طفلاً فمرقه جسمه وقضى عليه في الحال، ونتيجة تعدد هذه لحوادث أصبح الهجوم على الشركة شيئًا معتادًا لدرجة أصبح يحتل مكانه في الأدب الشعبي شعره ونثره فمثلاً قولهم:

وكم وكم أيدٍ به قطعت ... و أرجل أضحت به طائرة

يجري وعزرائيل من خلفه ... يمد للقبض يدا غادرة

هنـــا ثكلـــي جرعـــت حســـرة تشـــكو وفي أحوالهـــا حـــائرة
في كـــل يـــوم شـــره دائـــر ليـــت عليـــه دارت الـــدائرة
فيا رجـــال الضـــبط مـــا ضـــبطكم وأيـــن الأعـــين الســـاهرة[١٩١].

وبعد وصفه بعزرائيل وصفه شاعر آخر بالحانوتي قائلاً:

ولو أخذت مـــن الكمســـاري تـــذكرة أخذها مـــن حنـــوتي خـــاطف أجلـــي
يـــا راكـــبين ترامـــواي ألا أحترســـوا فالسلك والقطار والسواق في خلل[١٩٢]

ثامنًا: المحطات الرئيسية ليس فيها ما يكفل راحة المنتظرين من الركاب فإن جميع تلك المحطات خالية من المجالس التي يستريح عليها المنتظرون وخاصة النساء وكبار السن، فضلاً من أغلب المحطات خالية من المظلات التي تحمي المنتظر من حرارة الشمس صيفًا والبرد والأمطار شتاءً فالواجب إنشاء مظلات متسعة في جميع المحطات المهمة.

إن التصرفات التي يشكو منها أهالي القاهرة قد أجازتها الحكومة بإهمالها عندما تعاقدت مع شركة الترام على وضع خطوطها، أهملت بالعقد الأول ثم جرت على ذلك الإهمال في العقود المتتابعة التي عقدتها عند إنشاء الخطوط الجديدة على الرغم من مناقشة مجلس شوري القوانين للإضرار اللاحقة بالأهالي من حوادث الترام[١٩٣]. فلا يخفى أن امتياز ترمواي القاهرة يكاد يكون أهم امتياز بعد امتياز قناة السويس. إن الترام أصبح من لوازم المدن العصرية فإنه بمثابة احتكار لبعض ضروريات المعيشة ولا تقل منزلة ذلك الاحتكار عن منزلة احتكار النور والماء، فحق الأهالي أن يطالبوا الحكومة والشركة بتدبير الراحة التامة لهم ولابد للشركة احترام العهود وصيانة حقوق العباد[١٩٤]. ولعل الأسباب السابقة تقدم تفسيرًا لسخط الجمهور على شركة الترام الذي لم يبد عطفه على أية حركة سابقة للعمال بقدر العطف الذي أظهره لعمال الترام المعتصمين، لأنه لمس الغبن الواقع

فوق كواهلهم سواء من الأفعال الشنيعة من قبل المفتشين أو من الإجراءات التي تقضي على أكثر من نصف مرتباتهم[١٩٥].

ولقد نقلت اللواء في ٥ أغسطس١٩١١م مواقف التضامن الشعبي مع العمال المصريين من خلال مجموعة من التلغرافات التي انهالت على الجريدة ومنها تلغراف أرسله لفيف من أهالي دمنهور ونصه "العدل يندب حظه وملاك الرحمة ينتحر على ربوع الأهرام من إجراءات البوليس إزاء عمال الترام". وهناك تلغراف آخر أرسل من طنطا ونصه "نطلب من ناظر الداخلية أن يعين بوليسًا جديدًا لمراقبة البوليس في أعماله، لقد أصبح الناس في مصر بحاجة إلى الحماية مما أقيم لحمايتهم وإلا اضطروا للدفاع عن أنفسهم"، كما أرسل فلاح تلغرافا يصف المشهد قائلاً "الشعب يكره البوليس لهذه الأفاعيل بعد أن كان يظن أنه حاميه وحارسه، فالحكومة جنت على نفسها وعلى الشعب"[١٩٦].

هكذا تعاقبت على أهل العاصمة أربعة أيام حرموا فيها من نعيم الانتقال من مكان إلى مكان ولكن الناس احتملوا هذا الغبن رفقًا بأولئك العمال عسي أن يأتي إضرابهم بثمرة ترفع عن كاهلهم الظلم الواقع عليهم ويجبر الشركة على إنصافهم[١٩٧].

نتائج الإضراب:

أسفرت حركة إضراب العمال في القاهرة والإسكندرية عن العديد من النتائج الإيجابية والسلبية. فبرغم من النجاح النسبي الذي حققته تلك الحركة صار عمال الترام يشكلون في عام ١٩١١– ومعهم عمال ورش السكك الحديدية والغاز الذين نشطوا أيضا في هذه الفترة– يشكلون نوعًا من النخبة إزاء الكتلة الكبيرة من العمال المصريين، وأمكن تحقيق هذه الإنجازات بفضل الدرجة العالية من التنظيم والوحدة التي شقوا طريقهم إليها بصعوبة خلال نضالاتهم، وفي مقدمتهم كون عمال ترام القاهرة المناضلين طليعة لأنهم الذين شكلوا النموذج الذي يحتذي في الحركة العمالية المصرية. لقد نما لدى

هذه النخبة وعي نقابي قوي نموًا سريعًا، فتعلموا من تجاربهم في مقر العمل أن الوحدة التي تتخطى الفواصل بين الحرف والجنسيات والاستعداد للنضال – هذا دون غيره يفتح أمامهم باب الأمل في تحسين مستوي معيشتهم يكسبهم شيئًا من ضمان العمل ويجبر رؤساءهم على معاملتهم باحترام.

بطبيعة الحال مثلت المطالب اقتصادية ذات أهمية حيوية، لكن إلحاح عمال الترام على تحريم المعاملة الفظة والألفاظ المهينة من طرف الملاحظين والمفتشين، وإلغاء الجزاءات التعسفية وإصرارهم على حقهم في الدفاع عن أنفسهم في وجه تهم الإدارة، وإنما يوضح عمق الاستياء الذي شعر به هؤلاء العمال وقوة رغبتهم في أن يعاملوا ككائنات آدمية، كذلك كان النضال لوضع نهاية للمعاملة الفظة[١٩٨].

ولقد أجمعت الصحف والرأي العام على أثر إضراب عمال الترام في القاهرة والإسكندرية، وأن من الضروري سن قانون يضع حدًّا لاستبداد الشركات وكان حقًّا على الحكومة أن تفكر وأن تعمل لإيجاده [١٩٩].

كان إضراب عمال الترام مصدر إلهام العديد من العمال في شركتي المياه والغاز على الإضراب إذا لم تجب الشركتان مطالبهم بتنقيص ساعات العمل من ١٢ ساعة إلى عشر ساعات[٢٠٠]، وهنا تدخلت الحكومة للتوسط بين العمال في شركتي المياه والغاز وبالعقل استجابت الشركتان لمطالب العمال[٢٠١].

وبالرغم من الإيجابيات التي ذكرناها إلا أن البعض أعطى صورة سوداء لهذه الحركة فلم يخلف عنها سوى الدمار والدماء، فنجد جريدة الوطن تكتب العديد من المقالات تسرد ضحايا هذا الإضراب ومنها: "انتهى تمثيل الفصل الأخير من مأساة عمال الترام برجوع هؤلاء العمال إلى أعمالهم والعدول عن الإضراب، ولكن كل رواية تمثيلية تترك في النفس أثرًا، فما هي الآثار التي خلفتها هذه المأساة بعد إنزال ستار الفصل الأخير فيها أديم مخزن العباسية من دوي الرصاص وأنين الجرحى وعدو الخائفين، تركت لنا هذه

الرواية من آثارها سوق عدد غفير من الأهالي والعمال إلى المحاكم الجزئية في السيدة زنيب وعابدين والأزبكية حيث حكم عليهم بالحبس والغرامة. أبقت من آثارها السيئة نحو مئة أو أقل من العمال على اختلاف درجاتهم ومذاهبهم بلا عمل لأنهم أكثر العمال اغترارًا بوعود الحزب الوطني التي لا تغني ولا تفيد [٢٠٢]. أبقت لنا تلك الرواية من آثارها غير ما تقدم ما يبكي، فإننا لانزال نسمع أنين العدد الكبير من العمال والبوليس الذين أصيبوا بجراح خلال معركة مخزن العباسية [٢٠٣]. أبقيت لنا من آثارها أن شركة الترموای والشركات الأخرى في مصر باتت لا تأمن انتفاض عمالها عليها من يوم إلى آخر بدسيسة من الحزب الوطني [٢٠٤].

ثمة مسألة أخيرة يمكن طرحها هل أختلفت الصورة في إضراب القاهرة عنه في إضراب الإسكندرية؟ بالفعل تكونت من الإضرابين صورتان مختلفتان إحداهما تمثل في عمال العاصمة الذين وقفوا أمام جنود غلاظ القلوب يضربون ولا يرحمون ولا يبالون، على النقيض من إضراب عمال الإسكندرية الذي كان البوليس فيه أكثر حكمة في التعامل باستخدامهم خراطيم المياه في تفريق العمال. لقد تمكن عمال الترام من أن يحرزوا مكاسب أكبر مما حققه زملاؤهم بالقاهرة ولعل ذلك راجع إلى عدة أسباب منها النسبة المرتفعة من الأجانب بين عمال ترام الإسكندرية وكذلك بين سكانها عامة، فلقد كانت الإسكندرية في ذلك الوقت تتمتع بإدارة ذاتية لعب فيها المقيمون الأجانب دورًا مهمًا ومن المحتمل أن هذا كان سببًا من الأسباب السياسية دفعت السلطات المحلية والشركة للتعامل مع العمال بشكل أكثر مرونة؛ حيث كان العديد من الأجانب تربطهم بجالياتهم روابط وثيقة وعلى النقيض من ذلك كانت العاصمة تحت سيطرة الحكومة المركزية بشكل مباشر أكثر من الإسكندرية، بالإضافة إلى تمركز سلطة الاحتلال في العاصمة الذي بدأ يتخوف من الإثارة التي تحدثها عمالة أغلبيتها الساحقة مصرية قد تتسع فينفلت الزمام، وكذلك كان مدير الشركة والسلطات المحلية بالإسكندرية يرنون إلى المثال الذي

ضربه الإضراب الدموي لعمال الترام في القاهرة والذي أوضح لهم كم يكون الثمن غاليًا لو اتبعوا نفس النهج، الأمر الذي شجعهم على التساهل مع العمال في شركتهم.

وفي النهاية يمكن اعتبار إضراب عمال الترام إرهاصات للحركة العمالية التي انتفضت في وجه الرأسمالية الأجنبية، وكشفت بوضوح مدى تقصير الحكومة المصرية في حق عمالها ووقوف الحزب الوطني ضد الهينمية الاقتصادية الاستعمارية وسعيه المستمر لزيادة الوعي الشعبي الذي تمخض عنه ظهور جبهة شعبية تلقائية من العمال المصريين وعائلاتهم وجماهير القاهرة والإسكندرية، وهذا يفسر بشكل واضح أن عمال الترام كانوا أول من لبى داعي الجهاد خلال ثورة سنة ١٩١٩م.

هوامش البحث

(*) الإضراب في اللغة هو الترك، فيقال: أضرب بمعنى أعرض وترك وامتنع. أما قانوناً "فهو كل وقف جماعي ومقصود للعمال لتحقيق مطالب مهنية، حيث كان العمال يلجأون إليه لتحقيق أحد مطالبهم كزيادة الأجور أو تعديل أو تحسين شروط العمل التي رفضها رب العمل، وكانوا يعلمون مقدماً بأنهم سوف يحرمون من أجورهم طوال فترة الإضراب، بل قد يتعرضون للفصل، ومع ذلك كانوا واثقين تماماً أن ثمن هذه التضحية سيدفعها أرباب الأعمال بما سيسببونه لهم من خسارة فادحة، حيث يتعذر علي صاحب العمل إجابة الطلبات علي منتجاته مما يعرضه لفقد عملائه ويعطل رأس ماله خلال فترة الإضراب وقد يؤدي أحياناً إلي إفساد ما لديه من مواد أولية أو منتجات سريعة التلف، الأمر الذي يجعله يذعن في النهاية لمطالبهم التي لم تلق قبولاً لديه ابتداء". علي العريف: شرح تشريع العمل في مصر،ج ٢،ط ١، القاهرة ١٩٥٤، ص٢٣٠. محمد حلمي مراد: قانون العمل، ط١، مطبعة نهضة مصر، ١٩٥٥، ص٥٥٢. محمود حلمي: حقوق العاملين وواجباتهم في الجهاز الإداري وفي القطاع العام– منشور بمجلة إدارة قضايا الحكومة، العدد الرابع، ١١ أكتوبر ١٩٦٧، ص١٠٨.

(*) اعتصاب: بمعنى أن العمال شكلوا مجموعة متماسكة وتوقفوا عن العمل راجع جويل بنين، زكاري لوكمان: العمال والحركة السياسية في مصر "الوطنية– الشيوعية– الإسلامية"، ترجمة: أحمد صادق سعد، الجزء الأول، مركز البحوث العربية، القاهرة، د.ت، ص ٧٣.

(١) محمد هشام أبو الفتوح: الإضراب عن العمل بين التحريم والإباحه، دراسة في قانون العقوبات المصري على ضوء الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٨.

(٢) عبد المنعم الغزالي الجبيلي: تاريخ الحركة النقابية المصرية، ط١، القاهرة، ١٩٦٨، ص٣٩.

(٣) روؤف عباس حامد: الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩– ١٩٥٢، تقديم أحمد عزت عبدالكريم، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٦، ص ٦٨–٧٨.

(٤) أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتي ثورة ١٩١٩، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص ٥٩.

(٥) دار الوثائق القومية: نظارة الأشغال العمومية "أوراق عقود مبرمة بين الحكومة وأصحاب امتياز إنشاء سكة الترام"، محفظة ١٤٣٣، ملف ٧، وثيقة ١، ١٨ فبراير ١٨٨٤، ص١. محافظ عابدين: مذكرة بخصوص نص قوانين النقل والمواصلات الجديدة الصادرة من الحكومة، محفظة ٩٠٦، ملف ٥، وثيقة ١، ٢٤ نوفمبر ١٨٩٣ م ن ص١.

(*) هذه الشركة كانت تدير أيضا مترو باريس وفي جينيف ومرسيليا ونابولي وغيرها من المدن وبدأت الأقسام الأولى للشبكة الجديدة تعمل بعد الامتياز بسنتين تحت اسم "شركة ترام القاهرة". جويل بنين، زكاري

لوكمان: العمال والحركة السياسية في مصر "الوطنية– الشيوعية– الإسلامية"، ترجمة: أحمد صادق سعد، الجزء الأول، مركز البحوث العربية، القاهرة، د.ت، ص ٧٦.

(٦) محمد سيد الكيلاني: ترام القاهرة– دراسة تاريخية–اجتماعية– أدبية، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٠.

(٧) مؤسسة الكتب الثقافية العمالية: نشأة وتطور النقل البري والحركة العمالية والنقابية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٣٤–٣٥.

(٨) محمد سيد الكيلاني: مرجع سابق، ص ١٥.

(٩) دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، محفظة ١، ملف ١، وثقية ٥، ٣١ يناير ١٨٨٩، ص٥.

(١٠) مصطفى نيازي: القاهرة دراسات تخطيطية في المرور والنقل والمواصلات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١٠٩.

(١١) أمين عز الدين: مرجع سابق، ص ٨٢.

(١٢) جويل بنين، زكاري لوكمان: مرجع سابق، ص ٧٦.

(١٣) أمين عز الدين: مرجع سابق، ص ٨٢.

(١٤) جويل بنين، زكاري لوكمان:مرجع سابق، ص ٧٦.

(١٥) اللواء: عمال الترموای، ٣١ أغسطس ١٩٠٢، ص٢.

(١٦) المحروسة: حديث اليوم، العدد ٧٦٠، الأحد ٢٣يوليو ١٩١١، ٦، ص٥.

(١٧) أمين عز الدين: مرجع سابق، ص ٦٧.

(١٨) دار الوثائق القومية: مجلس الوزراء "أشغال"، أوراق بشان إقامة خطوط تراموای بمدينة القاهرة، محفظة ١٩٢٩، ملف ٤، وثيقة ٣، ١٦ رمضان ١٣١٥هـ– ٧ فبراير ١٨٩٨، ص٤.

(١٩) سيد علي: العمال وأصحاب الأموال، المحروسة، العدد ٧٦٤، السنة ٣٦، الخميس، ٢٧ يونيه سنة ١٩١١م، ١شعبان سنة ١٣٢٩هـ، ص١.

(٢٠) محمود العسكري: صفحات من تاريخ الطبقة العاملة، دار الخدمات النقابية بحلوان، د.ت،ص ١٣٧.

(٢١) أمين عز الدين: مرجع سابق، ص ٨٣

(22) Zachary Lockman The Social Roots of Nationalism: Workers and the National Movement in Egypt, 1908-19, Middle Eastern Studies, Vol. 24, No 4 (Oct, 1988), p. 445.

(٢٣) الشرق: ١٠ أغسطس ١٨٩٦، ص ٣.

(24) Zachary Lockman:op.cit, p. 449.

(٢٥) الأهرام: الخميس ٢٩ نوفمبر ١٩٠٠، ص٣.

(٢٦) أمين عز الدين: مرجع سابق، ص٦٠–٦١.

(٢٧) محمود العسكري: مرجع سابق، ص١٣٩.

(٢٨) اللواء:، ١٨ أكتوبر ١٩٠٨، ص ١ ؛ الإهرام: ١٩ أكتوبر ١٩٠٨ م، ص٢ .

(٢٩) أمين عز الدين: مرجع سابق، ص ٨٨.

(٣٠) روؤف عباس حامد: مرجع سابق، ص ٧٨.

(٣١) محمود العسكري: صفحات من تاريخ الطبقة العاملة، دار الخدمات النقابية بحلوان، د.ت،ص ١٤٩.

(٣٢) جويل بنين، زكاري لوكمان:مرجع سابق، ص ٧٨. .

(٣٣) أمين عز الدين: مرجع سابق، ص ٨٩ .

(٣٤) أمين عز الدين: مرجع سابق، ص ٩١ .

(٣٥) الأهرام: ٢٢ أكتوبر ١٩٠٨، ص٣.

(٣٦) أمين عز الدين: مرجع سابق، ص ٩٥–٩٦.

(٣٧) عبد المنعم الغزالي الجبيلي: تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم، الجزء الأول " من القرن الثامن عشر حتى ١٩١٤"، مكتب يوليو للترجمة والنشر، القاهرة،١٩٨٤، ص٣٤–٣٥.

(38) International Journal of Middle East Studies, British Policy toward Egyptian Labor Activism, 1882-1936, Vol. 20, No. 3 (Aug, 1988),p269

(٣٩) جويل بنين، زكاري لوكمان:مرجع سابق، ص ٨٠.

(٤٠) أمين عز الدين: مرجع سابق، ص٩٧.

(٤١) جويل بنين، زكاري لوكمان:مرجع سابق، ص ٨٠.

(٤٢) المقطم: ١٩ يوليو ١٩١١، ص٥.

(٤٣) أمين عز الدين: مرجع سابق، ص٩٩

(٤٤) المحروسة: حديث اليوم، العدد ٧٤٣، الأحد ٢يوليو ١٩١١، ٦ رجب ١٣٢٩، ص٣.

(٤٥) أمين عز الدين: مرجع سابق، ص١٠٠.

(٤٦) الأهالي: العدد ٢٣٤، السنة الأولى، الخميس غرة شعبان ١٣٢٩هـ / ٢٧ يوليو ١٩١١م، ص٣.

(٤٧) أمين عز الدين: مرجع سابق، ص١٠٣.

(٤٨) المحروسة: ٢٧ يوليو ١٩١١م، ص٤.

(٤٩) المقطم: شركة الترموای وعمالها، السبت، ٢٢ يونيو سنة ١٩١١، ص ٣.

(٥٠) الجريدة: عمال الترامواي، السبت ٢٦ رجب ١٣٢٩هـ / ٢٣يوليو ١٩١١، ص٥.

(٥١) الجريدة: اعتصاب عمال الترامواي، الأحد ٤ شعبان ١٣٢٩هـ / ٣٠ يونيو ١٩١١، ص٤.

(٥٢) الجريدة: عمال الترامواي، السبت ٢٦ رجب ١٣٢٩هـ / ٢٣يوليو ١٩١١، ص٥.

(٥٣) الجريدة: اعتصاب عمال الترامواي، الأحد ٤ شعبان ١٣٢٩هـ / ٣٠ يونيو ١٩١١، ص٤.

(٥٤) الجريدة: اعتصاب عمال الترامواي، الأحد ٤ شعبان ١٣٢٩هـ / ٣٠ يونيو ١٩١١، ص٤.

(٥٥) المقطم: شركة الترمواي وعمالها، ٣١ يونيو سنة ١٩١١، ص ٥.

(٥٦) الأهالي: اعتصاب عمال الترام في القاهرة، العدد ٢٣٩، السنة الأولى، الأربعاء٧ شعبان ١٣٢٩هـ / ٢أغسطس ١٩١١، ص٥.

(٥٧) الجريدة: اعتصاب عمال الترامواي، الأحد ٤ شعبان ١٣٢٩هـ / ٣٠ يونيو ١٩١١، ص٤.

(٥٨) الأهالي: اعتصاب عمال الترام في القاهرة، عدد ٢٣٩، السنة الأولى، الأربعاء٧ شعبان ١٣٢٩هـ/٢ أغسطس١٩١١، ص٥. العامل وصاحب العمل، عدد ٢٣٨، ٦ شعبان ١٣٢٩هـ/١ أغسطس١٩١١، ص١.

(٥٩) مصر: اعتصاب عمال الترام، العدد ٤٦٢٨، السنة ١٦، الجمعة ٩ شعبان ١٣٢٩هـ/٤ أغسطس ١٩١١، ص ٥.

(٦٠) الجريدة: اعتصاب عمال الترامواي، الأحد ٤ شعبان ١٣٢٩هـ / ٣٠ يونيو ١٩١١، ص٤.

(٦١) المقطم: شركة الترمواي وعمالها، ٣١ يونيو سنة ١٩١١، ص ٥.

(٦٢) الجريدة: اعتصاب عمال الترامواي، الإثنين ٥ شعبان ١٣٢٩هـ / ٣١ يونيو ١٩١١، ص٣.

(٦٣) الأهالي: اعتصاب عمال الترام، عدد ٢٣٩، السنة الأولى، ٧ شعبان ١٣٢٩هـ/٢أغسطس١٩١١، ص١.

(٦٤) الأهالي: اعتصاب عمال الترام في القاهرة، العدد ٢٣٩، السنة الأولى، الأربعاء٧ شعبان ١٣٢٩هـ / ٢ أغسطس١٩١١، ص٥.

(٦٥) مصر: استمرار اعتصاب عمال الترام، العدد ٤٦٢٦، السنة ١٦، الثلاثاء ٦ شعبان ١٣٢٩هـ / أول أغسطس ١٩١١، ص ٣.

(٦٦) الأهالي: اعتصاب عمال الترام في القاهرة، العدد ٢٣٩، السنة الأولى، الأربعاء٧ شعبان ١٣٢٩هـ / ٢ أغسطس ١٩١١، ص٥.

(٦٧) الجريدة: اعتصاب عمال الترامواي، الإثنين ٥ شعبان ١٣٢٩هـ /٣١ يونيو ١٩١١، ص٣. المقطم: شركة الترمواي وعمالها، ٣١ يونيو سنة ١٩١١، ص٥ .

(٦٨) المقطم: شركة الترمواي وعمالها،، ٣١ يونيو سنة ١٩١١، ص ٥.

(٦٩) الجريدة: اعتصاب عمال الترمواي، الأربعاء ٧ شعبان ١٣٢٩هـ / ٢ أغسطس ١٩١١، ص ٣.

(٧٠) الأهالي: العدد ٢٣٧، السنة الأولى، الإثنين ٥ شعبان ١٣٢٩هـ / ٣١ يوليو ١٩١١م، ص٣

(٧١) المقطم: اعتصاب عمال الترمواي،الثلاثاء ١ أغسطس سنة ١٩١١، ص ٥.

(٧٢) الاتحاد المصري: اعتصاب عمال الترمواي، العدد ٣٠٩٩، السنة ٣١، ١١ شعبان ١٣٢٩هـ/٦ أغسطس ١٩١١م، ص١ .

(٧٣) الأهالي: اعتصاب عمال الترام "بلاغ رسمي"، العدد ٢٤١، السنة الأولى، الجمعة ٩ شعبان ١٣٢٩هـ / ٤أغسطس ١٩١١، ص٣.

(٧٤) الجريدة: اعتصاب عمال الترام "مناوشات البوليس والجنود والعمال"، الخميس ٨ شعبان ١٣٢٩هـ/ ٣أغسطس ١٩١١، ص ٤–٥.

(٧٥) نفسه

(٧٦) الأهالي: اعتصاب عمال الترام في القاهرة، العدد ٢٤٠، السنة الأولى، الخميس ٨ شعبان ١٣٢٩هـ / ٣ أغسطس ١٩١١، ص٣.

(٧٧) مصر: المكافحة بين البوليس ومعتصمي الترام، العدد ٤٦٢٨، السنة ١٦، الخميس ٨ شعبان ١٣٢٩هـ / ٣ أغسطس ١٩١١، ص ٥.

(٧٨) الأهالي: اعتصاب عمال الترام "بلاغ رسمي"، العدد ٢٤١، السنة الأولى، الجمعة ٩ شعبان ١٣٢٩هـ / ٤أغسطس ١٩١١، ص٣.

(٧٩) الجريدة: اعتصاب عمال الترام " مناوشات البوليس والجنود والعمال "، الخميس ٨ شعبان ١٣٢٩هـ/ ٣أغسطس ١٩١١، ص ٤–٥.

(٨٠) المقطم:، اعتصاب عمال الترمواي، الخميس ٣ أغسطس سنة ١٩١١، ص ٥.

(٨١) الجريدة: اعتصاب عمال الترام "مناوشات البوليس والجنود والعمال"، الخميس ٨ شعبان ١٣٢٩هـ/ ٣أغسطس ١٩١١، ص ٤–٥.

(٨٢) المقطم:، اعتصاب عمال الترمواي، الخميس ٣ أغسطس سنة ١٩١١، ص ٥.

(٨٣) الاتحاد المصري: اعتصاب عمال الترمواي، العدد ٣٠٩٩، السنة ٣١، ١١ شعبان ١٣٢٩هـ / ٦ أغسطس ١٩١١م، ص١

(٨٤) الأهالي: اعتصاب عمال الترام "بلاغ رسمي"، العدد ٢٤١، السنة الأولى، الجمعة ٩ شعبان ١٣٢٩هـ / ٤أغسطس ١٩١١، ص٣.

(٨٥) الجريدة: اعتصاب عمال الترام " مناوشات البوليس والجنود والعمال "، الخميس ٨ شعبان ١٣٢٩هـ/ ٣أغسطس ١٩١١، ص ٤–٥

(٨٦) الاتحاد المصري: اعتصاب عمال الترمواي، العدد ٣٠٩٩، السنة ٣١، ١١ شعبان ١٣٢٩هـ/٦ أغسطس ١٩١١م، ص١.

(٨٧) المقطم:، اعتصاب عمال الترمواي، الخميس ٣ أغسطس سنة ١٩١١، ص ٥.

(٨٨) مصر: المكافحة بين البوليس ومعتصمي الترام، العدد ٤٦٢٨، السنة ١٦، الخميس ٨ شعبان ١٣٢٩هـ/ ٣ أغسطس ١٩١١، ص ٥.

(٨٩) الأهالي: اعتصاب عمال الترام في القاهرة، العدد ٢٤٠، السنة الأولى، الخميس ٨ شعبان ١٣٢٩هـ / ٣أغسطس ١٩١١، ص٣.

(٩٠) نفسه

(٩١) الجريدة: اعتصاب عمال الترام " مناوشات البوليس والجنود والعمال "، الخميس ٨ شعبان ١٣٢٩هـ/ ٣أغسطس ١٩١١، ص ٤-٥.

(٩٢) المقطم:، اعتصاب عمال الترمواي، الخميس ٣ أغسطس سنة ١٩١١، ص ٥.

(٩٣) الأهالي: اعتصاب عمال الترام "بلاغ رسمي"، العدد ٢٤١، السنة الأولى، الجمعة ٩ شعبان ١٣٢٩هـ / ٤أغسطس ١٩١١، ص٣.

(٩٤) المقطم:، اعتصاب عمال الترمواي، الخميس ٣ أغسطس سنة ١٩١١، ص ٥.

(٩٥) الأهالي: اعتصاب عمال الترام "بلاغ رسمي"، العدد ٢٤١، السنة الأولى، الجمعة ٩ شعبان ١٣٢٩هـ / ٤أغسطس١٩١١، ص٣.

(٩٦) مصر: استمرار اعتصاب عمال الترام، العدد ٤٦٢٦، السنة ١٦، الثلاثاء ٦ شعبان ١٣٢٩هـ / أول أغسطس ١٩١١، ص ٣.

(٩٧) الجريدة: اعتصاب عمال الترمواي، السبت ١٠ شعبان ١٣٢٩هـ/ ٥ أغسطس ١٩١١، ص٤-٥.

(٩٨) المقطم: اعتصاب عمال التراموي، السبت، ٥ أغسطس ١٩١١، ص٥.

(٩٩) الجريدة: انتهاء اعتصاب الترام في العاصمة، الأحد ١١ شعبان ١٣٢٩هـ/٦ أغسطس ١٩١١، ص٣.

(١٠٠) الجريدة:أنتهاء اعتصاب الترام في العاصمة، الأحد ١١ شعبان ١٣٢٩هـ/٦ أغسطس ١٩١١، ص ٣.

(١٠١) المقطم: اعتصاب عمال التراموي، السبت، ٥ أغسطس ١٩١١، ص٥.

(١٠٢) الأهالي: عمال الترام بالثغر، العدد ٢٤٣، السنة الأولى، الإثنين ١٢شعبان ١٣٢٩هـ / ٧ أغسطس ١٩١١، ص٣.

(١٠٣) مصر: بعد اعتصاب عمال الترام، العدد ٤٦٣٠، السنة ١٦، السبت١٠ شعبان ١٣٢٩هـ/٥ أغسطس ١٩١١، ص ٥.

(١٠٤) الجريدة: عدوى الأفكار "اعتصاب جديد – واجب الحكومة"، العدد ١٣٣٨، الأحد ١٢ شعبان ١٣٢٩هـ/ ٦ أغسطس ١٩١١، ص١.

(١٠٥) أمين عز الدين: مرجع سابق، ص١٠٧.

(١٠٦) المقطم: اعتصاب عمال الترمواي بالإسكندرية، السنة ٢٣،الإثنين ٧ أغسطس سنة ١٩١١، ص ٧.

(١٠٧) الجريدة: اعتصاب عمال الترام في القاهرة والإسكندرية، الإثنين ١٢ شعبان ١٣٢٩هـ / ٧ أغسطس ١٩١١، ص ٥.

(١٠٨) الأهالي: اعتصاب عمال الترام في القاهرة، العدد ٢٣٩، السنة الأولى، الأربعاء٧ شعبان ١٣٢٩هـ / ٢أغسطس ١٩١١، ص٥.

(١٠٩) الجريدة: اعتصاب عمال الترام في القاهرة والإسكندرية، الإثنين ١٢ شعبان ١٣٢٩هـ / ٧ أغسطس ١٩١١، ص ٥.

(١١٠) الأهالي: اعتصاب عمال ترام الثغر ومطالبهم، العدد ٢٦٦، السنة الأولى، الأحد ١٠ رمضان ١٣٢٩هـ / ٣ سبتمبر ١٩١١، ص٤.

(١١١) الجريدة: اعتصاب عمال الترام في القاهرة والإسكندرية، الإثنين١٢ شعبان ١٣٢٩هـ/٧ أغسطس ١٩١١، ص٥. الأهالي: عمال الترام بالثغر، العدد ٢٤٣، السنة الأولى، الإثنين ١٢شعبان ١٣٢٩هـ/٧ أغسطس ١٩١١، ص٣.

(١١٢) الأهالي: عمال الترام بالثغر، العدد ٢٤٣، السنة الأولى، الإثنين ١٢شعبان ١٣٢٩هـ / ٧ أغسطس ١٩١١، ص٣. الأهالي: اعتصاب عمال ترام الثغر ومطالبهم، العدد ٢٦٦، السنة الأولى، الأحد ١٠ رمضان ١٣٢٩هـ / ٣ سبتمبر ١٩١١، ص٤.

(١١٣) الجريدة:اعتصاب عمال الترام في القاهرة والإسكندرية، الإثنين ١٢ شعبان ١٣٢٩هـ / ٧ أغسطس ١٩١١، ص٥؛ الأهالي: عمال الترام بالثغر، العدد ٢٤٣، السنة الأولى، الإثنين ١٢شعبان ١٣٢٩هـ/٧ أغسطس ١٩١١، ص٣.

(١١٤) اللواء: درس لشركة ترموای الإسكندرية– الصحف الأوربية– الاعتصاب"، ٦ أغسطس١٩١١، ص٥.

(١١٥) الأهرام: الاعتصاب بالإسكندرية، ١٠ أغسطس ١٩١١، ص٥.

(١١٦) الجريدة: اعتصاب عمال ترموای الإسكندرية، الأربعاء ١٤ شعبان ١٣٢٩هـ /٩ أغسطس ١٩١١، ص٥.

(١١٧) الأهالي: اعتصاب عمال الترام بالثغر، العدد ٢٤٤، السنة الأولى، الثلاثاء١٣شعبان ١٣٢٩هـ / ٨ أغسطس ١٩١١، ص٣.

(١١٨) الجريدة:اعتصاب عمال ترموای الإسكندرية، الأربعاء١٤ شعبان ١٣٢٩هـ/٩ أغسطس١٩١١، ص٥.

(١١٩) الجريدة:اعتصاب عمال ترموای الإسكندرية، الأربعاء١٤ شعبان ١٣٢٩هـ/٩ أغسطس١٩١١، ص٥.

(١٢٠) الاتحاد المصري: اعتصاب عمال التراموای، العدد ٣١٠٠، السنة ٣١، ١٥ شعبان ١٣٢٩هـ/١٠ أغسطس ١٩١١م، ص١.

(١٢١) الجريدة: اعتصاب عمال ترموای الإسكندرية،الأربعاء ١٤ شعبان ١٣٢٩هـ/٩ أغسطس ١٩١١، ص٥.

(١٢٢) الأهالي: عمال الترام بالثغر، العدد٢٤٢، السنة الأولى، الأحد ١١شعبان ١٣٢٩هـ/٦ أغسطس١٩١١، ص٥.

(١٢٣) الجريدة:اعتصاب عمال الترام في القاهرة والإسكندرية، الإثنين ١٢ شعبان ١٣٢٩هـ/٧ أغسطس ١٩١١، ص ٥.

(١٢٤) الوطن: الاعتصابان الفرق بين العقلاء والمتهوسين، العدد ٥٠٠٢، السنة ٣٤، ١٥ شعبان ١٣٢٩هـ /١٠أغسطس ١٩١١، ص ٥.

(١٢٥) الأهالي: اعتصاب عمال الترام بالثغر، العدد ٢٤٤، السنة الأولى، الثلاثاء١٣شعبان ١٣٢٩هـ / ٨ أغسطس ١٩١١، ص٣.

(١٢٦) أمين عز الدين: مرجع سابق، ص ١٢٨-١٢٩

(١٢٧) المقطم: انتهاء اعتصاب عمال ترمواي الإسكندرية،السنة ٢٣، الثلاثاء ٨ أغسطس سنة١٩١١، ص٥.

(١٢٨) الممتاز: عدوي الأفكار "اعتصاب جديد– واجب الحكومة، العدد ٣٨٣، السنة الثالثة عشرة، الأحد ١٦ شعبان ١٣٢٩هـ/ ١٠ أغسطس١٩١١، ص ١-٢؛ جويل بنين، زكاري لوكمان:مرجع سابق، ص٨٣.

(١٢٩) المحروسة: ماذا تخبئ الأيام، العدد ٧٧٨، السنة ٣٦، الأحد ١٨ شعبان ١٣٢٩هـ /١٣ أغسطس ١٩١١، ص ١.

(130) International Journal of Middle East Studies, BRITISH POLICY. TOWARD EGYPTIAN LABOR ACTIVISM, 1882-1936, Vol. 20, No. 3 (Aug., 1988),p271

(١٣١) المحروسة: ماذا تخبئ الأيام، العدد ٧٧٨، السنة ٣٦، الأحد ١٨ شعبان ١٣٢٩هـ/١٣ أغسطس ١٩١١، ص ١.

(١٣٢) جويل بنين، زكاري لوكمان:مرجع سابق، ص ٨٣.

(١٣٣) المقطم: اعتصاب عمال الترمواي، ٧ أغسطس ١٩١١، ص٣.

(١٣٤) المقطم: فتاة تدعو إلى الاعتصاب، السنة ٢٣، الإثنين ٧ أغسطس سنة ١٩١١، ص ٥.

(١٣٥) الوطن: لا تحجب شمس الحق الاكف، العدد ٤٩٩٤، السنة ٣٤، الثلاثاء ٦ شعبان ١٣٢٩هـ/١ غسطس ١٩١١م، ص٥.

(١٣٦) لمزيد من التفصيل راجع محمد مبروك محمد: مصر بين مؤتمرين "الاحتقان الطائفي في مصر ١٩١١، حولية المؤرخ المصري، ديسمبر ٢٠١٦ .

(١٣٧) الوطن: مأساة عمال الترمواي، عدد ٤٩٩٨، السنة ٣٤، ١٠ شعبان١٣٢٩هـ/٥ أغسطس١٩١١، ص٥.

(١٣٨) محمود العسكري: مرجع سابق،ص ١٤٨- ١٤٩.

(١٣٩) عبد القادر حمزة: اعتصاب عمال الترام "مسلك الحكومة هل تلام فيه"، الأهالي، العدد ٢٤٢، السنة الأولى، الجمعة ١١ شعبان ١٣٢٩هـ / ٦أغسطس ١٩١١، ص١.

(١٤٠) نفسه .

(١٤١) الأهالي: اعتصاب...اعتصاب، العدد ٢٥٣، السنة الأولى، الجمعة٢٣ شعبان ١٣٢٩هـ/١٨أغسطس ١٩١١، ص٥.

(١٤٢) الجريدة: حرية الشغل والعمل، الثلاثاء ٦ شعبان ١٣٢٩هـ/ أول أغسطس ١٩١١، ص٥.

(١٤٣) الجريدة: اعتصاب عمال الترمواي، الأربعاء ٧ شعبان ١٣٢٩هـ/ ٢ أغسطس ١٩١١، ص.٣

(١٤٤) الأهالي: اعتصاب عمال الترام بالثغر، العدد ٢٤٤، السنة الأولى، الثلاثاء ١٣شعبان ١٣٢٩هـ / ٨ أغسطس ١٩١١، ص٣.

(١٤٥) الأهالي: الحكومة والاعتصاب عمال الترام " حديث مع عطوفة القائم مقام خديوي "، العدد ٢٥٠، السنة الأولى، الثلاثاء ٢٠ شعبان ١٣٢٩هـ / ١٥أغسطس ١٩١١، ص٢.

(١٤٦) الوطن: مأساة عمال الترمواي، العدد ٤٩٩٨، السنة ٣٤، ١٠ شعبان ١٣٢٩هـ /٥ أغسطس ١٩١١، ص ٥.

(١٤٧) الوطن: مأساة عمال الترمواي " الفصل الأخير "، العدد ٤٩٩٩، السنة ٣٤، ١١ شعبان ١٣٢٩هـ /٦أغسطس ١٩١١، ص ٣.

(١٤٨) الأهالي: اعتصاب ...اعتصاب، العدد ٢٥٣، السنة الأولى، الجمعة ٢٣ شعبان ١٣٢٩هـ / ١٨أغسطس ١٩١١، ص٥.

(١٤٩) الأهالي: الوقاية من الاعتصاب، العدد ٢٦٣، السنة الأولى، الأربعاء ٦ رمضان ١٣٢٩هـ / ٣٠أغسطس ١٩١١، ص٥.

(١٥٠) الوطن: لا تحجب شمس الحق الاكف، العدد ٤٩٩٤، السنة ٣٤، الثلاثاء ٦ شعبان ١٣٢٩هـ / ١ أغسطس ١٩١١م، ص٥.

(١٥١) اللواء: مضخات المطافئ والاعتصاب، ٢ أعسطس ١٩١١، ص٣.

(١٥٢) اللواء: المدير الضاحك، ٢ أعسطس ١٩١١، ص ١.

(١٥٣) اللواء: تأبين الجمهور لجزرة مذبحة العباسية، ٥ أعسطس ١٩١١، ص١.

(١٥٤) المؤيد: الكلمة الحق بعد الاعتصاب، ٦ أعسطس ١٩١١، ص١.

(١٥٥) محمد أبو شادي: ما عساني أكتب، المؤيد، ٦ أعسطس ١٩١١، ص١.

(١٥٦) الجريدة: اعتصاب عمال الترمواي، السبت ١٠ شعبان ١٣٢٩هـ/ ٥ أغسطس ١٩١١، ص٤–٥ ؛ عبد القادر حمزة: واجب الحكومة بعد الاعتصاب، الأهالي، العدد ٢٤٣، السنة الأولى، الثلاثاء ١٣شعبان ١٣٢٩هـ / ٨ أغسطس ١٩١١، ص١.

(١٥٧) أحمد توفيق المحامي: اعتصاب عمال الترمواي، العلم، ٧ أغسطس ١٩١١، ص١.

(١٥٨) الأهالي: قانون العمل لا تنس الحكومة، العدد ٢٧١، السنة الأولى، الجمعة ١٥ رمضان ١٣٢٩هـ / ١ سبتمبر١٩١١، ص١. المحروسة: العمال وأصحاب الأموال، العدد ٨٠٠، السنة ٣٦، السبت ١٦ رمضان ١٣٢٩هـ/ ٩ سبتمبر ١٩١١، ص١.

(١٥٩) المحروسة: حديث اليوم، العدد ٧٦٠، الأحد ٢٣يوليو ١٩١١، ٦، ص٥.

(١٦٠) الاتحاد المصري: اعتصاب عمال الترمواي، العدد ٣٠٩٩، السنة ٣١، ١١ شعبان ١٣٢٩هـ / ٦ أغسطس ١٩١١م، ص١.

(١٦١) الجريدة: شركة الترامواي، الأحد ٤ شعبان ١٣٢٩هـ / انضمام ٣٠ يونيو ١٩١١، ص٥.

(١٦٢) توفيق عزوز: عدوي الأفكار "اعتصاب جديد – واجب الحكومة، الممتاز، العدد ٣٨٣، السنة الثالثة عشر، الاحد ١٦ شعبان ١٣٢٩هـ/ ١٠ أغسطس ١٩١١،ص ١-٢.

(١٦٣) حسين شفيق المصري: حديث اليوم "السياسة والاقتصاد في الاعتصابات"، المحروسة، عدد ٧٧٥، السنة ٣٦، ١٥ شعبان ١٣٢٩هـ/١٠ أغسطس١٩١١، ص٥. لا يزالون معتصبين، الأربعاء ٦ رمضان ١٣٢٩هـ /٣٠ أغسطس١٩١١م، ص٥. براءة العمال، العدد ٧٨١، السنة ٣٦، الخميس ٢٢ شعبان ١٣٢٩هـ /١٧ أغسطس١٩١١، ص ٣.

(١٦٤) سيد علي: بعد الاعتصابين، المحروسة، العدد ٧٧٥، السنة ٣٦، الخميس ١٥ شعبان ١٣٢٩هـ / ١٠ أغسطس ١٩١١، ص١.

(١٦٥) يوسف البستاني: عدوى الأفكار، الجريدة، ٦ أغسطس ١٩١١، ص٣.

(١٦٦) دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، محفظة ٣٧٨، ملف ٤٦، وثيقة ١، ٢٦ سبتمبر ١٨٩٨، ص٢.

(١٦٧) أمين عز الدين: مرجع سابق، ص ٦٦- ٦٧.

(١٦٨) سيد علي: الخراب العاجل،المحروسة،العدد٧٨٣، السنة ٣٦، السبت ٢٤ شعبان ١٣٢٩هـ/ ١٩ أغسطس ١٩١١، ص١.

(*) ظهرت فكرة إنشاء حزب اشتراكي في مارس ١٩٠٨ وذكرت صحيفة الإقدام في ٢٠ مارس ١٩٠٨م تحت عنوان "حزب الاشتراكيين ما نصه: "علمنا أن قد تأسس هذا الحزب برئاسة الدتور شبلي شميل، عضوية كل من الدكتور شدودي وسامي أفندي جريديني وتوفيق حبيب ونجيب أفندي ابكارريوس، وغرضه كبح جماح الغني ليكف عن دوس الفقير بقدميه". لكن هذا الحزب لم يظهر إلى الوجود وإن كان بعض الكتاب (مثل سلامة موسى، وشبلي شميل، ونقولاً عبد الأحد" أخذوا يكتبون المقالات الطويلة عن الاشتراكية وما حققته للعمال في أوربا. محمد سيد الكيلاني: مرجع سابق، ص٦٩.

(١٦٩) توفيق عزوز: اعتصاب العمال ... روح جديدة في مصر، الممتاز، العدد ٣٨٣، السنة الثالثة عشرة، الأحد ١٦ شعبان ١٣٢٩هـ/ ١٠ أغسطس ١٩١١،ص ١-٢.

(١٧٠) محمد سيد الكيلاني: مرجع سابق، ص ٦٩.

(١٧١) رءوف عباس حامد:مرجع سابق، ص ٧٥.

(*) أنشئت أول مدرسة ببولاق وبدأت الدراسة فيها في نوفمبر ١٩٠٨ والتحق بها عند التأسيس ٦٠ عاملاً، ثم انتشرت في أحياء القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الأخرى وكان برنامج هذه المدارس يتناول تدريس مواد القراءة والكتابة والدين والصحة وقوانيين المعاملات والحساب وتاريخ مصر وجغرافيتها والآخلاق والآداب وتطوع شباب الحزب لإلقاء الدورس وحث محمد فريد بالاهتمام بهذه المدارس لتهذيب العامل وتنويره وأوصاهم أن يشرحوا له حالة نظيره في أوربا وما وصل إليه بفضل الاتحاد والتضامن فيما بينهم راجع روؤف عباس حامد: مرجع سابق، ص ٦٨ ؛ هاجمت جريدة الحرية مدارس الشعب واعتبرتها سياسية وليست عملية وروي بعض الذين ذهبوا إليها لتلقي التعليم الابتدائي أن نفسه زهقت مما يلقيه فيها المعلمون من الدروس عن الحزب الوطني وفوائده وانه المنقذ من الاحتلال ثم تمجيد رؤسائه ووضعهم في منزلة المجاهدين والفاتحين فترك الرواي المدرسة التي دخلها،أن هذه المدارس تغرس في نفوس العمال كراهية الحكومة وتزيل هيبتها فكان على الحكومة التضييق على هذه المدارس وأغلقها راجع الحرية: اعتصاب عمال العنابر، العدد ٣١٨، السنة التاسعة، الأحد ٢٠ شوال ١٣٢٨هـ / ٢٣ أكتوبر١٩١٠، ص١. نفسه: من هم أعداء البلاد، العدد ٣٢١، السنة التاسعة، الأحد ٢ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/٤ ديسمبر ١٩١٠، ص١.

(172) Zachary Lockman:op.cit, p. 449.

(*) في صباح ١٨ أكتوبر ١٩١٠ قام عمال عنابر بولاق ببولاق بالإضراب وانتدب وفداً منهم قابل مدير سكة الحديد وباشمهندس العنابر وعرض عليهما مطالبهم واشترك في هذه الإضراب ما يقرب ٤٠٠٠ شخص وكانت نهايته على يد رجال البوليس حيث تجاوزوا حدود واجباتهم وعاملوا العمال بشدة متناهية بلغ عدد الجرحى ٦٥ شخصاً وتم القبض على ٤٠ شخصًا وانتهى الإضراب دون أن يحقق للعمال أهدفهم. دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء "مصلحة السكة الحديد"، محفظة ٣٥٢، ملف ٢٧، وثيقة واحد، ٨ أكتوبر ١٩٠٨؛ المحروسة: الاعتصاب العام لعمال العنابر، عدد ٥٤١، السنة ٣٥، الخميس ١٧ شوال ١٣٢٨هـ/٢٠ أكتوبر ١٩١٠، ص٥.

(١٧٣) جويل بنين، زكاري لوكمان:مرجع سابق، ص ٩٨.

(١٧٤) دار الوثائق القومية: مجلس النظر والوزراء "أحزاب ونقابات"، محفظة ٢، وثيقة ١، ٢ يوليو ١٩١٠، ص٥.

(١٧٥) الوطن: مأساة عمال الترمواي "مضحكات الحزب الوطني "، العدد ٥٠٠٦، السنة ٣٤، ١١الأربعاء ٢٠ شعبان ١٣٢٩هـ /١٥ أغسطس ١٩١١، ص٥.

(١٧٦) الوطن: لا تحجب شمس الحق الاكف، العدد ٤٩٩٤، السنة ٣٤، الثلاثاء ٦ شعبان ١٣٢٩هـ / ١ أغسطس ١٩١١م، ص٥.

(١٧٧) الوطن: مأساة عمال الترمواي " مضحكات الحزب الوطني "، العدد ٥٠٠٦، السنة ٣٤، ١١الأربعاء ٢٠ شعبان ١٣٢٩هـ /١٥ أغسطس ١٩١١، ص ٥.

(١٧٨) الوطن: الاعتصابان الفرق بين العقلاء والمتهوسين، العدد ٥٠٠٢، السنة ٣٤، ١٥ شعبان ١٣٢٩هـ /١٠أغسطس ١٩١١، ص ٥.

(١٧٩) الوطن: عمال الترمواي والحزب الوطني، العدد ٨٩٨٨، السنة ١١، الإثنين ٢٨ رجب ١٣٢٩هـ/ ٢٤ يوليو ١٩١١، ص ٥ .

(١٨٠) الوطن: ضحايا الحزب الوطني " مأساة عمال الترمواي – الدماء تجري والسيوف تلعلع والنار يخترق الفضاء .... فمن الجاني، العدد ٤٩٩٦، السنة ٣٤، الخميس ٨ شعبان ١٣٢٩هـ / ٣ أغسطس ١٩١١م، ص٣.

(١٨١) الأهالي: اعتصاب عمال الترمواي، الأحد ٩ أغسطس ١٩١١، ص٣.

(١٨٢) الوطن: مأساة عمال الترمواي "الفصل الأخير"، العدد ٤٩٩٩، السنة ٣٤، ١١ شعبان ١٣٢٩هـ /٦ أغسطس ١٩١١، ص ٣.

(١٨٣) مصر: اعتصاب العمال، العدد ٤٦١٨، السنة ١٦، السبت ٢٦ رجب ١٣٢٩هـ/٢٢يوليو ١٩١١م، ص٥.

(١٨٤) المقطم: التحريض علي الاعتصاب،السنة ٢٣،الإثنين٧ أغسطس سنة ١٩١١، ص ٥.

(١٨٥) المقطم: رأي التيمس في اعتصاب لندن،السنة ٢٣،الخميس ٧ أغسطس سنة ١٩١١، ص ١.

(١٨٦) دار الوثائق القومية:مجلس النظار والوزراء " مجموعة ١٩ داخلية "،محفظة ٨، ملف ١٨، وثيقة ١، ٢٨ إبريل ١٩٠٧، ص١.

(١٨٧) أميل بولاد المحامي: ترتمواي القاهرة شكاوي الأهالي بعد شكاوي العمال،الجريدة، العدد ١٣٤٦، الثلاثاء ٢٠ شعبان ١٣٢٩هـ / ١٥ أغسطس ١٩١١م، ص ١-٢.

(١٨٨) المحروسة: مشاهدات في الترامواي " كلاب والعفش"، العدد ٢١٦، السنة الأولى، الأحد٦ رجب ١٣٢٩هـ /١٠ ٢يولية ١٩١١، ص٣.

(١٨٩) دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء "شركة ترام المدينة– تعريفة الركوب– البلدية بالإسكندرية "، محفظة ١٨، ملف ٣٣، وثيقة ١، ١٥ مارس ١٩٠٩، ص١.

(١٩٠) المحروسة: مشاهدات في الترامواي " كلاب والعفش"، العدد ٢١٦، السنة الأولى، الأحد٦ رجب ١٣٢٩هـ / ١٠ ٢يولية ١٩١١، ص٣.

(١٩١) محمد سيد الكيلاني: مرجع سابق، ص٩٤.

(١٩٢) السيف: الترمواي، ٢٨ ربيع الأول ١٣٣٠هـ / ١٨ مارس ١٩١٢، ص٥.

(١٩٣) دار الوثائق القومية: مجلس النظار الوزراء، خطوط تراموای القاهرة، محفظة ١، ملف ٥، وثسقة ٣، ٢٣ إبريل ١٨٩٨م، ص٣.

(١٩٤) إميل بولاد المحامي: ترتموای القاهرة شكاوي الأهالي بعد شكاوي العمال،الجريدة، العدد ١٣٤٦، الثلاثاء ٢٠ شعبان ١٣٢٩هـ / ١٥ أغسطس ١٩١١م، ص ١–٢.

(١٩٥) الأهالي: اعتصاب عمال الترام، العدد ٢٣٩، السنة الأولى، الأربعاء٧ شعبان ١٣٢٩هـ/٢أغسطس ١٩١١، ص١.

(١٩٦) اللواء: تأبين الجمهور لمجزرة مذبحة العباسية، ٥ أعسطس ١٩١١، ص١.

(١٩٧) نسيم بن سهل: اعتصاب عمال الترمواي، المقطم، الخميس ٣ أغسطس ١٩١١، ص٥.

(١٩٨) جويل بنين، زكاري لوكمان:مرجع سابق، ص ٨٣.

(١٩٩) عبد القادر حمزة: واجب الحكومة بعد الاعتصاب، الأهالي، العدد ٢٤٣، السنة الأولى، الثلاثاء ١٣شعبان ١٣٢٩هـ / ٨ أغسطس ١٩١١، ص١؛ الأهالي: قانون العمل لا تنس الحكومة، العدد ٢٧١، السنة الأولى، الجمعة ١٥ رمضان ١٣٢٩هـ / اسبتمبر ١٩١١، ص١.

(٢٠٠) مصر: اعتصاب جديد، عدد ٤٦٣١، السنة ١٦، ١٣ شعبان ١٣٢٩هـ/٨ أغسطس١٩١١، ص٤.

(٢٠١) الجريدة:الاعتصابات المنتظرة، االخميس ١٥ شعبان ١٣٢٩هـ /١٠ أغسطس ١٩١١، ص ٤.

(٢٠٢) الوطن: مأساة عمال الترمواي " الفصل الأخير "، العدد ٤٩٩٩، السنة ٣٤، ١١ شعبان ١٣٢٩هـ /٦أغسطس ١٩١١، ص ٣.

(٢٠٣) الوطن: ضحايا الحزب الوطني "مأساة عمال الترمواي– الدماء تجري والسيوف تلعلع والنار يخترق الفضاء... فمن الجاني، العدد ٤٩٩٦، السنة ٣٤، الخميس ٨ شعبان ١٣٢٩هـ / ٣ أغسطس ١٩١١م، ص٣.

(٢٠٤) الوطن: مأساة عمال الترمواي"الفصل الأخير"، العدد ٤٩٩٩، السنة ٣٤، ١١ شعبان ١٣٢٩هـ /٦ أغسطس ١٩١١، ص ٣.